

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار
الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2018)

تحت إشراف

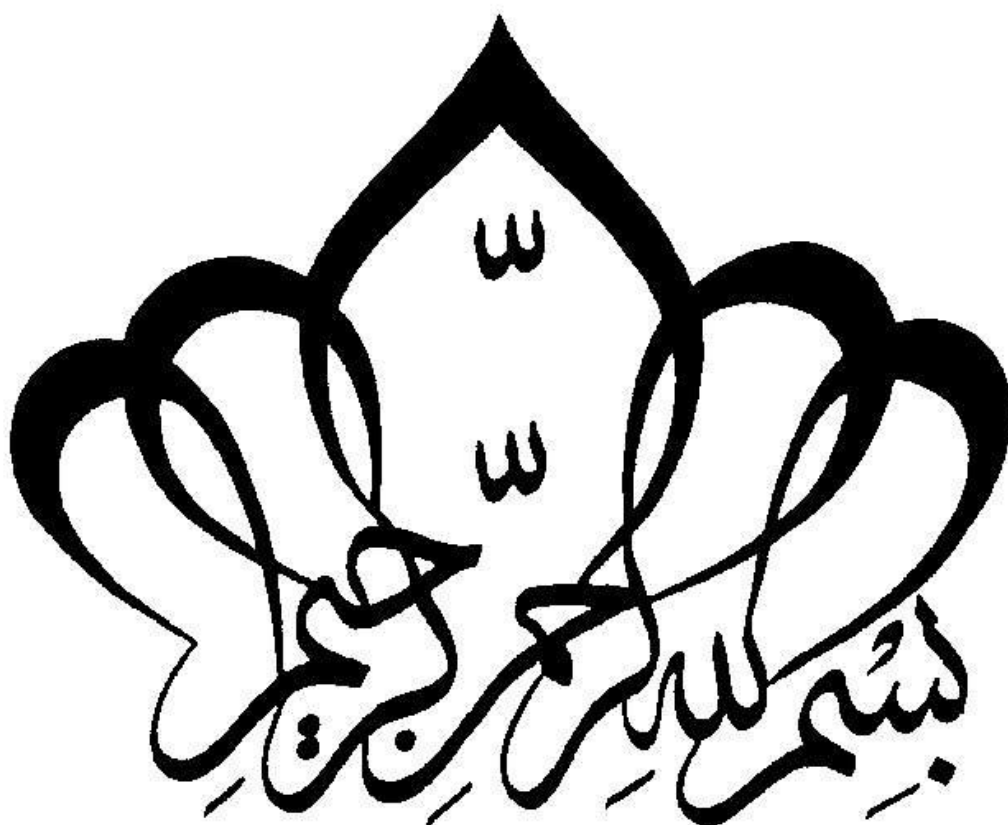
د. بعلي حمزة

إعداد الطالبتين

➤ مرابطي أسماء

➤ مرعي لمياء

السنة الجامعية: 2020/2019



دعاء

يا رب

إذا أعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتني

وإذا أعطيتني قوة فلا تأخذ عقلي

و إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي

و إذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

يا رب

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب

التي تسبق النجاح

التشكرات

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وقل ربني زدني

علما

إن الحمد لله وحده لا شريك له
خلق العباد وهياً الأسباب ،الذي بعونه أنجزت هذا العمل
اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت
ولك الحمد بعد الرضا
اللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا محمد وآل سيدنا
محمد كما صليت وسلمت وباركت
على سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد.
نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام موضوع دراستنا
ونسأله أن يباركه ويجعله سراجاً منيراً من يأتي بعدنا .
أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذ الفاضل
و المؤطر : **بعلي حمزة** على النصائح والتوجيهات
التي لم يبخل علينا بها.
الى كل الأساتذة الذين مررنا بهم
في مشوارنا الدراسي من الإبتدائي إلى يومنا هذا
وأخص بالذكر لجنة المناقشة .

إهداء

وقل ربي زدني علما.

أهدي حلم الأمس حقيقة اليوم و ذكرى الغد قبل أي أحد إلى الله الواحد الصمد الذي أمدني بالقوة و الصبر و العزيمة و وفقني في إتمام هذا العمل. أهدي هذا العمل المتواضع إلى أرواح مخلوقين في الوجود إلى اللذان قال تعالى فيهما: قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا و قال تعالى أيضا: و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما إلى تلك الشمعة الغالية التي أنارت حياتي بضوئها، نبع الحنان و زاد الأيام أُمي الغالية **صبيحة** أطال الله في عمرها و أبقاها تاجا فوق رأسي.

إلى من فاق عطفه غزارة الأمطار و تحدى بصبره مرارة الأقدار، و أحرق سنين عمره من أجل أن يضيء دربي و يراني في الدرجات العلا من العلم و الأخلاق و علمني كيف أحب الله و رسوله إلى من اسمه غالي و شأنه غالي إلى الغالي على قلبي أبي **سليمان** أطال الله في عمره.

إلى روح جدتي الطاهرة **فاطمة الزهراء رحمها الله** وأسكنها فسيح جناته كما أهدي ثمرة جهدي إلى من شاركوني محبة الأم و عطف الأب إخوتي وأخواتي

إلى زوجي قرّة عيني **مولود**

إلى كل الأهل و الأقارب خاصة أعمامي أخوالي عماتي و خالاتي وإلى بنات وذكور العائلة

كما أهديتها إلى صديقات الدرب: أسماء، صليحة

كما لا يفوتني أن أهدي هذا النجاح إلى من قاسمني هذا العمل بطلوه ومره من أساتذة كرام كما أخص بالذكر الأستاذ

بعلي حمزة

إلى كل من خريجي دفعة 2020 قسم العلوم التجارية.

إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي.

لمياء

إهداء

وقل ربي زدني علما.

أهدي حلم الأمس حقيقة اليوم وذكرى الغد قبل أي أحد إلى الله الواحد الصمد الذي أمدني بالقوة والصبر والعزيمة و وفقني في إتمام هذا العمل. أهدي هذا العمل المتواضع إلى أروع مخلوقين في الوجود إلى اللذان قال تعالى فيهما: قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا و قال تعالى أيضا: و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما إلى تلك الشمعة الغالية التي أنارت حياتي بضوئها، نبع الحنان و زاد الأيام أُمي الغالية **سعاد** أطال الله في عمرها و أبقاها تاجا فوق رأسي.

إلى من فاق عطفه غزارة الأمطار و تحدى بصبره مرارة الأقدار، و أحرق سنين عمره من أجل أن يضيء دربي و يراني في الدرجات العلا من العلم و الأخلاق و علمني كيف أحب الله و رسوله إلى من اسمه غالي و شأنه غالي إلى الغالي على قلبي أبي **محمد صالح** أطال الله في عمره.

إلى أخي ورفيقي **أيمن** وإلى توأم روحي **مريومة**

إلى إبني قرّة عيني **حبيب الرحمان**

وإلى زوجي تاج رأسي **شمس الدين** حفظه الله

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسموني لحظات الفرح والحزن

لمياء ومروة حفظهم الله ورعاهم.

كما لا يفوتني أن أهدي هذا النجاح إلى من قاسمني هذا العمل من أساتذة كرام كما أخص

بالذكر الأستاذ **عطي حمزة**

إلى كل من خريجي دفعة 2020 قسم العلوم التجارية.

إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي.

أسماء



الفهرس



قائمة المحتويات

	البسمة
	التشكرات
	الإهداء
I	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه
5	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
7	المطلب الثالث: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الرابع: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية
21	المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية
23	المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج
28	المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة
30	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر (الدوافع، الأدوات والمعوقات)
30	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
34	المطلب الثاني: أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر
35	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
38	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: المناخ الاستثماري	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري و آليات تحسينه
41	المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته
45	المطلب الثاني: عناصر المناخ الاستثماري

47	المطلب الثالث: ملامح المناخ الاستثماري الجيد وآليات تحسينه
50	المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم المناخ الاستثماري
50	المطلب الأول: مؤشرات البيئة الاقتصادية
56	المطلب الثاني: مؤشرات البيئة التحتية
57	المطلب الثالث: مؤشر الموارد البشرية
59	المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم المناخ الاستثماري
59	المطلب الأول: مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية العالمي
66	المطلب الثاني: مؤشر تقرير المخاطر القطرية
70	المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية
73	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	
75	تمهيد
76	المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر
76	المطلب الأول: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر
84	المطلب الثاني: السياسات الاستثمارية لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر
93	المطلب الثالث: تشخيص عوائق المناخ الاستثماري في الجزائر
97	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
97	المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
106	المطلب الثاني: مؤهلات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
107	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
110	المبحث الثالث: أثر المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
110	المطلب الأول: أثر تحسين مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
115	المطلب الثاني: تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
122	المطلب الثالث: تأثير قوانين الاستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
125	خلاصة الفصل الثالث
127	الخاتمة
130	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	01
110	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2016-2000).	02
115	نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة بالجزائر خلال الفترة (2016-2002)	03
116	حصيلة المشاريع المعلن عنها للفترة (2011-2002)	04

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي.	25
02	أهم معيقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر.	37
03	عدد المشاريع المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2016).	112
04	مبالغ المشاريع المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2016).	113
05	عدد مناصب العمل الناتجة عن المشاريع المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2016).	113
06	تطور نسبي الاستثمار الأجنبي المباشر والعجز الموازي PIB للفترة (2002-2010).	118
07	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB ورصيد الميزان الجاري لميزان المدفوعات نسبة إلى PIB للفترة (2002-2010).	119
08	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB ومعدل التضخم للفترة (2002-2010).	120
09	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB والنمو الاقتصادي للفترة (2002-2010).	122



المقدمة



المقدمة

تسعى الدول الى تلبية حاجات سكانها من غذاء، صحة، تعليم، وعمل... الخ و تصنف هذه الحاجات بأنها لا متناهية مما يصعب عن الدول توفيرها للجميع بالنوعية المطلوبة لهذا تلجأ الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل على تطوير البنية التحتية نقل التكنولوجيا و تطوير طرق الإنتاج، فضلا عن خلق وظائف كثيرة لسكان الدولة المضيفة و من هنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية التي أجبرت عديد البلدان على اتباع سياسات نقدية صارمة ترفع من معدلات البطالة .

يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل اهمها توفر مناخ الأعمال المناسب و المحفز للمضي في الاستثمار، بعبارة أخرى هل البيئة السياسية- القانونية- الاقتصادية والاجتماعية مساعدة على الاستثمار الأجنبي ام لا؟

من هنا تعمل الدول على تحسين مناخها الاستثماري لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

اشكالية الدراسة

ما أثر المناخ الاستثماري في الرفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 2000-2018؟

و بناء على الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تتنافس الدول النامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي السياسة التنموية التي ينتهجها الاستثمار الأجنبي؟ وماهي القوانين المنتهجة والمعتمدة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة؟
- ماهي أهم العراقيل التي وقفت أمام نجاح الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة

- تتنافس الدول النامية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المناخ الاستثماري.

- يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وعلى حماية الدولة الخاضعة لها من هاجس المديونية والتي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تبني القوانين الصارمة التي تساعد على تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يمكن اعتبار مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا، الا و هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تسعى الدول الى جذبه و ذلك من خلال توفير مختلف العوامل، خاصة في ظل التغيير التكنولوجي السريع و تطور طرق الإنتاج باستمرار، فضلا على العولمة التي تفرض على الدولة الانفتاح على العالم .

أهداف الدراسة

- ✓ توضيح واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر
- ✓ دراسة مدى مناسبة مناخ الأعمال افي الجزائر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل الاتجاهات الحالية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و تحديد نصيب الجزائر من هذا التدفق و ذلك بعد الإشارة لاهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

أسباب اختيار البحث

- ❖ صلة الموضوع باختصاص الدراسة (تجارة دولية).
- ❖ تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر.
- ❖ محاولة ايجاد الحلول اللازمة لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.

صعوبات البحث

- نظرا للظرف الحالي الذي تعاني منه البلاد (وباء كورونا) والتزام المواطنين بالحجر المنزلي مما صعب علينا الاتصال فيما بيننا والعمل جماعيا.
- قلة المراجع نظرا لغلق المكاتب.

- تشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم توفير المعلومات اللازمة للأوضاع الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منهج الدراسة

تم انتهاج المنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول والثاني وذلك لإبراز المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى: أطروحة دكتوراه " زيدان زهية " بعنوان دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي حالة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر 3. 2013/ 2014 حيث أشارت الطالبة الى : دراسة دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بدول أخرى حيث تم تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع من خلال التعرف على الأساس النظري لدور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي

الدراسة الثانية: شهادة الماجستير : " عمر يحيوي " بعنوان : دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002- 2010 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2012- 2013 .

هيكل الدراسة:

لأجل معالجة الاشكالية السابق طرحها واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث خصص الفصل الأول لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم النظرية المتعلقة به وقسمناه الى ثلاث مباحث الأول بعنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والثاني خصص للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثالث فقد كان تحت عنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر.

اما الفصل الثاني فتعلقت مفاهيمه بالمناخ الاستثماري وقسم هو الاخر الى ثلاث مباحث، الأول تناولنا فيه ماهية المناخ الاستثماري وآليات تحسينه، المبحث الثاني عنوانه المؤشرات الكمية

لتقييم المناخ الاستثماري، اما المبحث الثالث فكان عنوانه المؤشرات النوعية لتقييم المناخ الاستثماري.

والفصل الثالث يتمحور حول دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وهو الاخر قسم الى ثلاث مباحث الأول تحت عنوان واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، والمبحث الثاني قد تناول واق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اما المبحث الثالث خصص لدراسة أثر المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر



تمهيد:

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع و لاستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئة له مناخ استثماري فقط، بل يجب القيام بنهضة استثمارية و بناء سلوك استثماري فعال لا اتخاذ القرار الاستثماري المناسب واختيار أفضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة، وكذلك بتطبيق استراتيجيات جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدرا من التدفقات، سواء كانت مالية، أو تكنولوجية، أو تدفقات من الموارد البشرية النادرة... إلخ. حيث أن موضوع الاستثمار الأجنبي هو موضوع طويل و متشعب و حتى نتناول هذا الموضوع يجب التطرق الى بعض النقاط و المفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوع بحثنا هذا و التي إختارنا أن نخصص لها هذا الفصل الأول و الذي سيكون مضمونه حول العديد من المفاهيم الساسية للاستثمار و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر (الدوافع، الأدوات والمعوقات).

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات و الدول و قد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه و يختلف مفهومه باختلاف المجالات و الميادين الموجه

إليها

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

يعرف على أنه "ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي و المسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة و تجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب و طالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطر"¹.

في حين عرفه آخرون بأنه "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو الاستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية"².

ووفقا لرأي بايرماس: pierre masse فالاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها

حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال³.

الفرع الثاني: أنواعه.

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقا للهدف و الغرض و الوسائل و العائد، والمخاطر ومن

أنواعها:

أ. استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني - أهلي).

¹ أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، الإسكندرية، 2017، ص248.

² موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلا، الجزائر، دار مدني، 2006، ص10.

³ سالم صلال راهي الحساوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، ص16.

❖ الاستثمار الوطني: ينتمي الى لبلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري و يتم تمويله من مصادر داخلية و يصنف الى:

✓ استثمار عام: يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومي أو احد المؤسسات أو الهيئات العامة يهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيض حدة البطالة و الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو.

✓ استثمار خاص: ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة و يحكمه دوافع تعظيم الربح و تقوية المركز التنافسي للمشروع.

ب. استثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية).

هي في شكل قروض أجنبية أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم و هذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

ج. الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل و يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر:

✓ استثمار ثابت (مصانع، آلات).

✓ استثمار في المخزون (مواد خام، منتجات نهائية).

✓ استثمارات عقارية¹.

كما يمكن تعريفه بأنه "تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة، و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى"².

¹ أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مرجع سابق، ص250-251.

² يحي محمد جويدة، المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات، الإسكندرية، 2017، ص24.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه ونظرا لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية¹:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأخذ الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية، كما أن توفر رأس المال يسمح في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته.
- ✓ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.
- ✓ الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

¹ عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص124-

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

أولاً: الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلية

لأجل استخدامها في صناعاتها المختلفة، أي بقاء الدولة المستقبلية للتمويل الدولي مصدراً للموارد الطبيعية.

ثانياً: إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية

أي إبقاء الدولة المستقبلية سوقاً لتصريف منتجاتها.

ثالثاً: الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلية

بينما تبقى هي الدولة المتخصصة في الإنتاج النمطي.

رابعاً: الاستفادة من القوانين والتشريعات في الدول المستقبلية

والمعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلية.

خامساً: الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستقبلية

سواء كان ذلك من شراء كميات كبيرة من الأسهم والسندات وتشغيلها في البورصة أو من خلال تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها.

سادساً: سيطرة الدولة المانحة أو المستثمرة على اقتصاديات البلد المستقبل

بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة، والمعولية والاعتمادية والأسعار المنخفضة وذلك لأنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ومتقدمة¹.

كما يسعى المستثمر إلى تحقيق أهداف أخرى نذكرها فيما يلي²:

¹ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دون طبعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص147.

² علي جيش، نسيم بن يحيى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، 25-26 ماي 2006، ص04.

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها من أجل استخدامها في صناعاتها.
 - ✓ إيجاد أسواق جديدة وبضائع الشركة الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
 - ✓ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.
 - ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.
 - ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها لتكنولوجيا متطورة.
 - ✓ تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.
- بالإضافة إلى الاستفادة من القوانين والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها.

المطلب الثالث: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

أولاً: الاستثمار المشترك

يرى كولدي Kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ.

وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزاً من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع¹.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص364.

ومن التعريف السابق للاستثمار المشترك يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية¹:

- ✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ✓ ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر / الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:
- ❖ أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل التكنولوجي بصفة عامة.
- ❖ وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
- ❖ أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم معلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- ✓ في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح، فالأول يشمل أنواع الاتفاقيات أو العقود المذكورة كلها أو بعضها، (والتي تمثل استثمرا غير مباشرا) بالإضافة إلى الحق في الإدارة كشرط ضروري.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي -أو الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.

فإنها كثيرا ما تتردد - بل تحجم عن قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأحيان في التصريح لهذا المستثمر أو الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار¹.

ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب المذكورة يجدر بالذكر أن الممارسات العملية والدلائل العلمية تشير إلى أن بعض الدول في شرق آسيا (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان) وأمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك بل وفي إفريقيا أيضا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي كما أنه حتى الآن لا توجد دلائل علمية كافية لتأييد حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية².

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ومن أهم هذه التعريفات ما قدمه كل من دننج (Dunning) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وقد تبينا تعريفا متسعا لهذه الشركات حيث تعرف الشركة متعددة الجنسيات في ظلها بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر³.

هي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات شيان متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص43.

² عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص21.

³ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 318-319.

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، أو ما يسمى بعبارة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة¹.

إذ يرجع تمتع تلك الشركات متعددة الجنسية بقدر كبير من وفرة رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة واتساع للأسواق الدولية والإنتاج كبير الحجم وارتقاء لمستوى الجودة إلى التخطيط الاستراتيجي والتنبؤات بالمستقبل في ظل سيناريوهات بديلة وتنظيم مرن وفعال وطبقة من المديرين الفعالين².

رابعا: مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الوطني.

أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج مثل عقود التصنيع وعقود الإنتاج³.

خامسا: الاستثمار في المناطق الحرة

وهو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق

¹ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 103.

² فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 24.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 237.

والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و2002 من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلد، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية وغيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل (الجزائر)، وإن كانت غير عملية مئة بالمئة¹.

ويمكن تحديد الأنواع التالية من المناطق الحرة²:

1. المنطقة الحرة الصناعية (free industrial zone):

تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية، وتفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة وإعفاءات ضرائب الشركات، بالإضافة إلى البنية التحتية وعدم خضوعها لأية قيود ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد.

2. المنطقة الحرة التجارية (free trade zone):

يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري عليها -أي السلع- بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل السلعة دون المساس بجوهرها، كالفرز والتعبئة والتغليف أو المزج والخلط إلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها.

3. المنطقة الحرة الخدمية (service free zone):

يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الأنواع التي ظهرت حديثاً ويشمل منطقة معالجة المعلومات ومنطقة الخدمات المالية ومنطقة التجارة الحرة.

¹ عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص27.

² محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، صص22-23.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن نلخص محددات الاستثمار الأجنبي في أي دولة بالمحددات التالية:

أولاً: البيئة السياسية أو المناخ السياسي:

حيث تعتبر البيئة السياسية من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار الى بلد دون آخر، وتتكون البيئة السياسية من:

أ- الاستقرار السياسي المحلي

ب- المخاطر الإقليمية

ج- العلاقات الدولية

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

يأتي هذا العامل في المرتبة الثانية بعد الاستقرار السياسي، حيث أنه يشترط وجود استقرار سياسي لكي يوجد استقرار اقتصادي إلا أنه يوجد عدد من العوامل الاقتصادية والتي تساعد في جلب أو عدم جلب الاستثمارات الأجنبية و من هذه العوامل ما يلي:

أ- حجم الناتج المحلي

ب- معدل التضخم

ج- القدرة التنافسية في الدول المصنعة

د- مستلزمات الإنتاج والأجور وتوفر الأيدي العاملة

هـ- الإجراءات البيروقراطية

و- الموقع الجغرافي

ي- سعر الصرف و الاحتياطات الأجنبية

ز- الانفتاح الاقتصادي

ثالثا: البيئة التشريعية والقانونية.

حيث يوجد عدد من القوانين و التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، و من هذه القوانين قانون الضريبة، و قوانين تشجيع الاستثمار.

رابعا: البيئة الثقافية و الاجتماعية و الدينية:

بعد الإلهام بمفهوم الاستثمار و محدداته فلا بد من التعرف على مفهوم التضخم و الذي يعني الزيادة المستمرة في مستوى الاسعار، حيث أن ارتفاع الاسعار سوف يؤدي إلى ارتفاع الأجور، بالإضافة إلى أسعار المستلزمات الانتاجية اللازمة للمشروع الاستثماري، و بالتالي انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية و بالتالي انخفاض الأرباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثماري، و قد عرف البعض التضخم بأنه الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن أو انخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار، أي الانخفاض في القوة الشرائية للنقود.

المطلب الرابع: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية لإدراكها للمزايا التي يمكن إن تجنبها منه، في مقابل ذلك لا يعني خلوه من العيوب، كذلك ينطبق الأمر على الدول الأم والشركات المستثمرة.

الفرع الأول: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيئة

الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين له مزايا وسلبيات على الدول المضيئة.

أولا: المزايا

يمكن إجمالها في:

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي يزكي روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة إذ انه يصبح من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء والتوسع وتطوير منشآتها.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري¹.
- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع حصيلة الضريبة للحكومية، نتيجة لارتفاع المداخل والأرباح التي تخضع للضريبة.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة.
- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً مخففاً لحدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشر وغير المباشر.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في التنمية وكذا تحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها أو يجعله منتجا لأسواق أخرى.
- ✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.
- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس مال النقدي والعيني من الأثر الإيجابي على اقتصاد وتجارة الدولة وذلك بالقيام ببرامج تموية متوسطة وطويلة الأجل².
- ✓ تسهيل حصول الدولة المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات¹.

¹ باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، دون سنة، ص 136

² سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010، ص 29.

ثانيا: السلبيات

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفه الذكر إلا انه يواجه العديد من الانتقادات والتي نذكر منها التالي:

- ✓ غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي أو أنها ذات اقل جودة مقارنة بمثيلاتها في الخارج، ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق من يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، ويزداد الأمر سوءا في حال قام المستثمر الأجنبي بتحويل أمواله للخارج الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل².
- ✓ قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.
- ✓ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- ✓ إن اختلاف العادات والتقاليد بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- ✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية.
- ✓ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتضخيم الأقساط المتعلقة بالخدمات من طرف الشركة الأم (أبحاث تسويق).
- ✓ التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الاستراتيجية.

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة الماجستير، تلمسان الجزائر، 2011، ص51.

² المرجع نفسه، ص54.

الفرع الثاني: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة الأم.

ان اتخاذ الشركات قرار الاستثمار خارج الوطن الأم ليس بقرار عشوائي بل يتم بعد دراسة معمقة يكون نتائجها تحقيق مزايا للشركة في الدولة الأم، ولكن لا يعني ذلك عدم وجود جوانب سلبية للاستثمار خارج البلد الأم والذي يؤثر فيه.

أولاً: المزايا

تتمثل فيما يلي:

- ✓ استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- ✓ احتكار التكنولوجيا.
- ✓ استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة¹.

ثانياً: السلبيات

تتمثل أهم العيوب على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- ✓ حرمان الدول المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- ✓ تصدير فرص العمل.
- ✓ التأثير على الميزان التجاري ويزان المدفوعات².

الفرع الثالث: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على الشركات كما يمكن ان يؤثر سلبا

أولاً: المزايا

- ✓ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات على إنشاء وتملك مشاريع استثمارية تملكا مطلقا في البلد المضيف.

¹ كريمة قويدري، المرجع نفسه، ص54

² زياد محمد عرفات اوليلي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، مذكرة ماجستير، الأردن،

- ✓ يسمح الاستثمار المشترك للشركات الأجنبية التي تمر بفترة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بسوق الدولة المضيفة باستغلال السوق استغلالاً كاملاً دون تحمل الكثير من الخسائر.
- ✓ توفر المواد الأولية والخام الرخيصة وذات الجودة.
- ✓ كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها.
- ✓ الانتقال من جو المنافسة إلى جو الاحتكار يسمح للشركة بزيادة حصتها السوقية.
- ✓ فرض سياساتها التنظيمية والتسويقية والإدارية مما يمنحها حرية العمل واتخاذ القرارات¹.

ثانياً: السلبيات

- ✓ خطر الإقصاء الذي قد تتعرض له هذه الشركات في حال الاستثمار المشترك، ما يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى وأهداف هذه الشركات المتمثل في البقاء، النمو والاستقرار في السوق المضيفة.
- ✓ إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر المحلي قد تؤثر سلباً على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف قصيرة أو طويلة الأجل.
- ✓ القيود الصارمة التي يضعها حكومات البلد المضيفة كالتقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح كلها تؤثر سلباً على الشركات.
- ✓ التعرض لإخطار غير تجاري مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة.
- ✓ قد يؤدي الاستثمار بالشركة الأم إلى فقدانها للسوق المحلي لصالح المنافسين².

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

قامت العديد من التيارات الفكرية بدراسة وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لوجود علاقة مزدوجة بكل من المؤسسات المستثمرة من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى، مما أدى إلى صعوبة تحديد مفهومه من طرف المفكرين الاقتصاديين وهذا ما يفسره الاختلاف في النظريات

¹ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص483.

² المرجع نفسه، ص486

المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنتعرض في هذا المبحث إلى تفسير أهم هذه النظريات التي عالجت الموضوع وأهمها:

المطب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.

سنطرق في هذا المطب إلى النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة للسوق الكاملة، لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.¹

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم.
- 2- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- 3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- 4- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- 5- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:
 - اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أخرى.

¹- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص33.

- قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك لما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، وعليه يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية¹.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطورات في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

من ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يستدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين عام (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة².

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة وهي:

- عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب وأثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف.
- عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بذلك البعض الأخر من الشركات.
- عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين أو في نفس الوقت، بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير.

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 14-15.

² رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- الفشل من التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة الكاملة، وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات¹.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.

تناولنا في هذا المطلب كل من نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية:

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق.

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وحتى الوظيفة (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي، توافر الموارد المالية)².

حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية.

- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

¹- عبداوي منى، مخلوفي أحلام، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2017، ص ص 14-15.

²- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الرأية للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 248.

- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح الشركات الأجنبية بهدف جذبها الاستثمار في الدول العربية.
- قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الإنتاج والاستفادة من وفرة الحجم التي يجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعرها بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى.
- في هذا الشأن يرى "هودينغ" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث لا توجد الحرية الكاملة أما أي مستثمر للدخول في السوق، ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق¹.
- الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فما يخص هذه الانتقادات يرى روبروكسيموندس ما يلي:

- افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذا تم استغلال المزايا الاحتكارية لهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار².

الفرع الثاني: نظرية الحماية.

يقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام لها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح

¹- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 181.

²- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010، ص 33.

بمخرجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها¹.

يرى "هودينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة، أو الاختراعات... إلخ) إلى تحقيق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية ومتمثلة في ضوابط حماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال موثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة².

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج.

إن دورة حياة المنتج لفرنون تربط كل من التجارة والاستثمار من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية. حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر³، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، حيث أكد فرنون أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات الأمريكية وهو ما يؤدي إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة الإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة⁴.

¹- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

²- سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³- محمد الصالح قريشي، المالية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص165.

⁴- ساعد نوروي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص36.

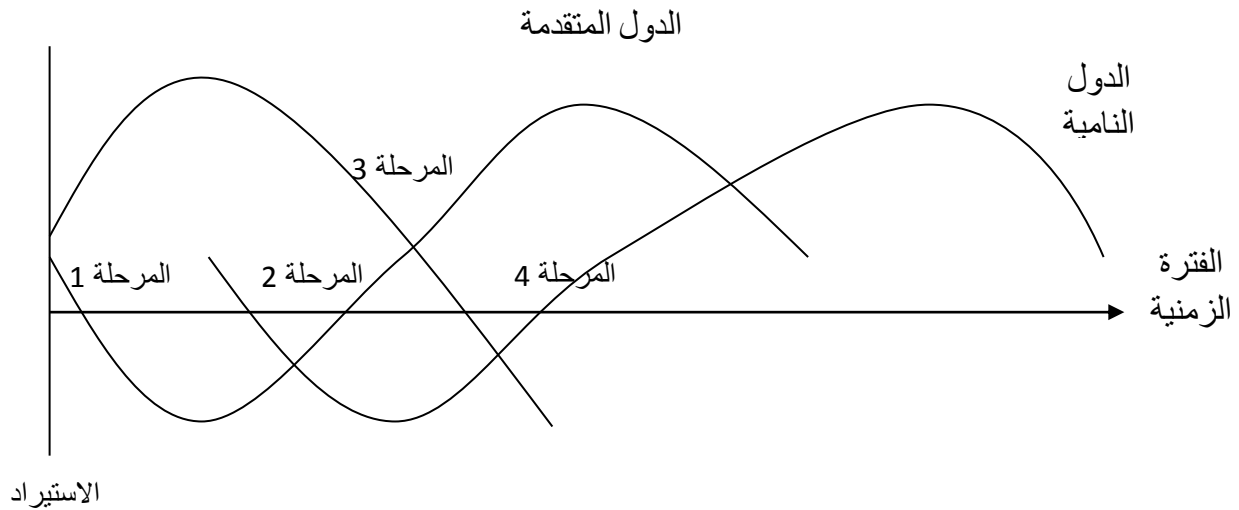
في هذا السياق يميز " فرنون " بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج هي¹:

- مرحلة المنتج الجديد.
- مرحلة المنتج الناضج.
- مرحلة المنتج النمطي.

سنحاول شرح كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي

التصدير



المصدر: عبد السلام أبوا قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص401.

أولاً: مرحلة المنتج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير (مصاريف البحث والتطوير، موارد بشرية مؤهلة...إلخ). أحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تعد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق تهدف إلى خلق حالة من الوعي والولاء للعمالة التجارية

¹- رصا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص50

الجديدة، بالإضافة إلى أن السوق المحلي يجب أن يكون منفتحاً على الأسواق الخارجية حيث أن عملية تطوير المنتج الجديد أو تحسين منتج قائم غالباً ما يتم في الدول المتقدمة اقتصادياً. نظراً لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد الشركة صاحبة المنتج الجديد لن نعطي أهمية كبرى، لتكلفة الإنتاج وأثرها على سعر السلعة، بينما يتم تصريف وبيع معظم المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية التي تظهر أولاً في الدول المتقدمة الأخرى أين تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي تنشأ فيها المنتج في الأخير سوف تجبر الشركات المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج¹.

ثانياً: مرحلة المنتج الناضج:

ومن أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي:

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نمو سريعاً بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، حيث تشتد المنافسة ليصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، الأمر الذي يجعل من الصعب التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل، ولذا تجد الشركة من الضروري الاستثمار الخارج.

من ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار نتيجة لتغير الأذواق أو اعتماد المنتج على تكنولوجيا متخلفة في ظل ثورة التكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات ثم الأرباح حيث تجد الشركة نفسها أمام مرحلة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم².

خلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج الهدف منها حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج معظمها دفاعية، وقد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير وما يتبعه من تكاليف³.

¹ عدنان داود محمد الغداري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط2، دار الفيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص63.

² رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ عبد اوي منى، مخلوفي أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثالثا: مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي).

من أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي:

في هذه المرحلة تشتد الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر حيث سيرتفع عدد المقلدون للمنتج وتصبح التكنولوجيا معروفة ليصبح الغرض أكبر من الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر فأكثر.

في ضل كل هذه الظروف تخفيض تكلفة الإنتاج أصبح أمرا حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة تجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست الاستهلاك المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير للدولة الأم و غيرها من الدول المتقدمة¹.

انتقدت نظرية دورة حياة المنتج في عدم تقديمها تفسيراً مقبولاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

- صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات مثلا صعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى.

- اقتصاديا النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية...إلخ، دون القطاعات الأخرى كالتنقيب على البترول مثلا: هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ أو قد تكون بداية الاستثمار بالدولة المضيفة².

المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة.

وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية الموقع.

¹ عدنان داود محمد العذاري، عدنان داود محمد الغذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط2، دار الفيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص66.

² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص85.

يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدول المضيفة، أي بالمتغيرات المحيطة في الدول المضيفة، وتحد نظرية الموقع العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة بما يلي:

- 1- العوامل التسويقية مثل منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي.
- 2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور.
- 3- الإجراءات الحمائية، التعريف الجمركية، القيود المفروضة على الإستاد والتصدير.
- 4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الاستثماري... إلخ¹.

الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة.

قد أضاف "روبوك" و"سيموندس" ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وتمثلت المجموعة الأولى في المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الجدول التالي:

جدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج/ السلعة Produit / Spicifique	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية البشرية... إلخ.
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة Country Spéeife	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، مدى التقدم الحضاري (teeh-cultural) خصائص البنية السياسية الاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال

¹- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص170.

رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الدولية...إلخ.	
أمثلة	العوامل الدافعة
مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.	أ- الخصائص المميزة للشركة
المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...إلخ.	ب- المركز التنافسي
أمثلة	العوامل الحاكمة
القوانين و اللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...إلخ.	أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة
القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع وتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.	ب- الخصائص المميزة للدولة الأم

المصدر: عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن

العصرية، لبنان، 2013، ص88.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع، أدوات والمعوقات).

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة ويمكن أن نستخلص أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية فيما يلي:

الفرع الأول: دافع الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلاً حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي¹، ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل التالية²:

أولاً: الاستقرار السياسي المحلي

ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

ثانياً: المخاطر الإقليمية

وتتمثل في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

ثالثاً: العلاقات الدولية

وتتمثل في علاقة الدول المضيضة بالدول الأخرى، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملاً جذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية³.

الفرع الثاني: الدافع الاقتصادي

يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيضة، فبالنسبة للبلدان الأصلية، فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع،

¹ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، لبنان 2006، ص 83.

² خروف منير، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة نظرية ميدانية حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عنابة، 2013-2014، ص 148.

³ خروف منير، المرجع نفسه، ص 148.

وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه ونتيجة لتكدس الإنتاج أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها لتصريف منتجاتها وتوظيف رؤوس أموالها.

إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم¹، فهو يسهل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية التي تحقق أكبر قدر من الفوائد والأرباح، هذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع والزيادة في أسواقها التصديرية².

وهناك دوافع مختلفة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها فيما يلي:

الفرع الثالث: السعي إلى زيادة عوائد المشروع

إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته، ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم) وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه.

من هذا المنطق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستتدة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة³.

وهذا هو الأسلوب الذي تنتهجه كثير من الشركات الأمريكية التي تقوم بنقل جزء كبير من عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة وخاصة في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في العمالة ومن ثم انخفاض الأجور بها، الأمر الذي يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة معدلات العائد على تلك الاستثمارات⁴.

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

² زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011، ص 160.

³ دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، دون طبعة، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 42.

الفرع الرابع: تخفيض التكاليف

يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج ويعتبر دخول السوق الأجنبي والاستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جدا لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الأيدي العاملة الرخيصة في كل من هونك كونغ وكوريا والمكسيك حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية¹.

الفرع الخامس: الميزة الاحتكارية

امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية، براءة الاختراع... الخ، التي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية².

الفرع السادس: تخفيض المخاطر

يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا حيث لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا، هذا ما يجعل لتنويع الدول آثارا محمودة على حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله حيث أن امتلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق لهذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود حركة رأس المال بين الدول³.

¹ شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن، 2002، ص58.

² شوقي ناجي جواد، المرجع نفسه، ص57-58.

³ بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال أفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر - مصر - المغرب - تونس، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2004-2005، ص24.

الفرع السابع: تخفيض مستوى البطالة

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة منخفضة التكلفة في البلدان النامية¹.

الفرع الثامن: دافع البحث عن الأسواق

وتدخل دوافع البحث عن الأسواق أساسا ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة للإنتاج في الخارج حيث تعتبر تلك الأنواع من الاستثمارات عوضا عن الواردات كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة².

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنتناول في هذا المطلب مختلف الأدوات التي تدخل في العملية الاستثمارية:

الفرع الأول: الأوراق المالية.

تعتبر الأوراق المالية من أهم أدوات الاستثمار وأبرزها لما تتميز به من إمتيازات هامة بالنسبة للمستثمر لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار.

الفرع الثاني: العقارات.

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر ك شراء عقار حقيقي أو بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري صادر عن بنك إستثماري في مجال العقارات أو بالمشاركة في محفظة

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري (1996-2005)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص58.

² أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره، ص24.

مالية لاحدى صناديق الاستثمار العقارية وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

الفرع الثالث: المشروعات الاقتصادية.

وتعتمد على أصول حقيقية كالآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل والعمال والموظفين وبالتالي فان مزج كل هذه العوامل يؤدي إلى خلق قيمة مضافة التي تعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن.

الفرع الرابع: العملات الأجنبية.

تعتبر من بين اهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية و تحتل حيزا مهما في عمليات البورصة ، فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك ، طوكيو ، باريس ، فرانكفورت و لندن و غيرها.

الفرع الخامس: المعادن النفيسة.

هي أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء و البيع المباشر، و إيداع الذهب لدى البنوك من اجل الحصول على أرباح أو تتم في شكل مبادلة أو مقايضة ، مثلما يحدث في السوق المعاملات الأجنبية.

الفرع السادس: صناديق الاستثمار

هي أداة استثمار مركبة بحكم تنوع الأصول التي تستمر فيها ، حيث ان القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية بيعا و شراء أو المتاجرة بالعقارات و السلع الى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة¹.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم هذا الأخير في البلاد لم يكن يعكس الطموحات حيث كان بعيد كل البعد عما كان متوقعا من وراء التسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب وهذا راجع إلى جملة من العراقيل نذكر من بينها:

✓ انتشار البيروقراطية، ثقل وتعقيد العمل الإداري.

¹ عبد العزيز قاديير، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004، ص ص 11-12.

- ✓ انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة الوساطة المحسوبة التعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
- ✓ ندرة مهارة العاملين، ندرة في التأهيل العلمي والخبرة العلمية.
- ✓ من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكيات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفس النتيجة أكدها تقرير الأكتاد سنة 2000، إذ من خلال بحثه ميدانيا للعوامل المحفزة والمنفردة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، سجلت النتائج أن أهم العوائق تتجلى في العائق البشري من خلال المعاملات المشبوهة واللاأخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات¹.
- ✓ معوقات التمويل والمتمثلة في عدم وجود الضمانات الكافية للتمويل، ارتفاع سعر الفائدة والتكلفة، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- ✓ عوائق قانونية، إذ يشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي تستوجب المتابعة المستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين خاصة الأجانب منهم، فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الجمارك وقانون الضرائب... وكلها قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية².
- ✓ عوائق اقتصادية، والمتمثلة في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر الأجنبي وتدفعه إلى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية، وهي متنوعة ومتغيرة عبر الزمن منها عدم الاستقرار الاقتصادي، اختلال التوازنات الداخلية والخارجية، التضخم المرتفع وتذبذب سعر صرف العملة المحلية...
- ✓ ضعف أداء الجهاز المصرفي، إذ يعتبر النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، إذ أن استمرار هيمنة البنوك العمومية على الوساطة المالية في الجزائر أبقى إلى حد كبير محدودية الخدمات المصرفية المقدمة نتيجة انخفاض كفاءة الموارد البشرية

¹ قشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2015-2016، ص62.

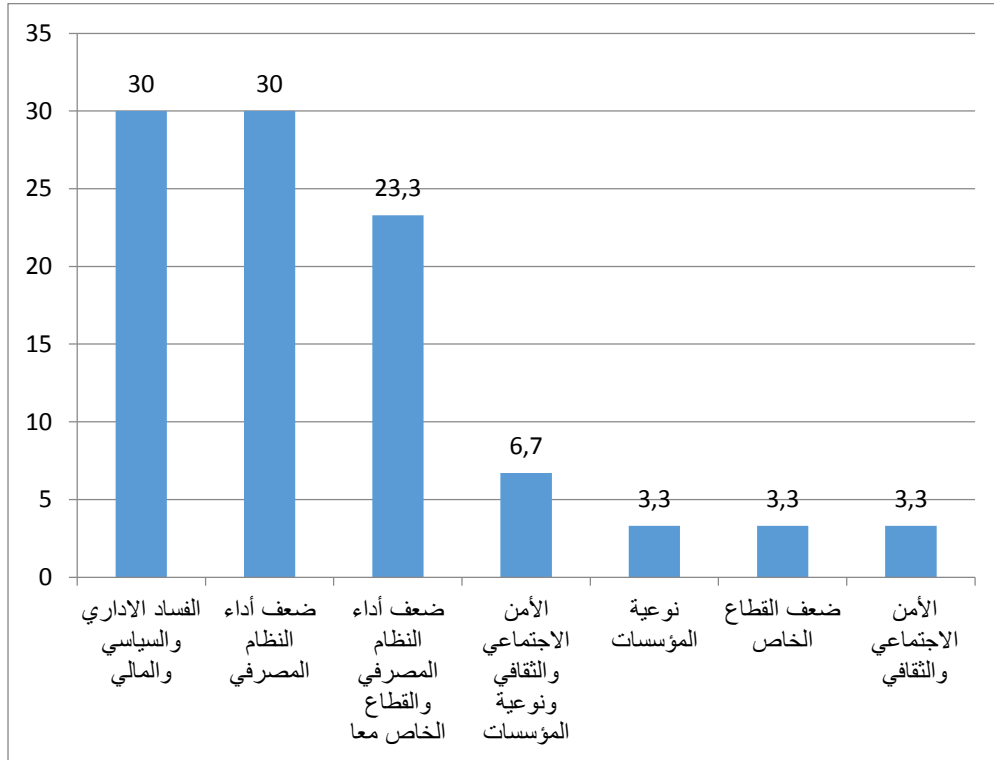
² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص117.

وضعف استغلال التقنيات الحديثة، إضافة إلى ذلك تخلف وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، والصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين عند حاجتهم إلى تمويلات من هذه البنوك.

✓ انتشار السوق الغير رسمي، الذي يعرف على أنه مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج الاقتصاد الرسمي تمارس من طرف أفراد أو جماعات هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل والتهرب من الضرائب والمراقبة، وتعرف هذه الظاهرة تفاقما كبيرا في الجزائر فهي تحد من نمو الاقتصاد وخصوصا الاستثمارات، إذ يمثل الاقتصاد الغير رسمي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام والذي يبقى خارج نطاق سيطرة الدولة مما يحرم الخزينة إيرادات معتبرة، وهذا أمر غير مشجع مطلقا للمستثمرين الأجانب¹.

والشكل التالي يوضح أهم معيقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر.

الشكل رقم (02): أهم معيقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر



المصدر: عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص280.

¹ قشي مريم، مرجع سبق ذكره، ص63.

الخلاصة:

إن تدفقات يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة الى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاقتصادي، حيث تهدف الى التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية وتعميم المنتجات في سائر دول العالم، حيث يساهم في تطوير المنشآت الإنتاجية الخدمائية و ترقية المعدلات التنموية وهي مصدر هام للرفع من كفاءة رأس المال البشري والتغيير التكنولوجي.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها العديد من المحددات، ونظرا للتطور فان الدول المضيفة تقوم بتقديم تحفيزات و ضمانات لجلبه من أجل تأهيل اقتصاداتها، ورغم كل هذا فان هناك سلبيات ومخاطر يجب اخذها بعين الاعتبار.



الفصل الثاني:

المناخ الاستثماري.



تمهيد:

يتأثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

سوف نتطرق في هذا الفصل لتعريف المناخ الاستثماري من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول :ماهية المناخ الاستثماري وأليات تحسينه.

المبحث الثاني :المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار .

المبحث الثالث : المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الاستثمار .

المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري وأليات تحسينه.

قبل ان ينوي المستثمر الأجنبي أو الشركة الأجنبية الاستثمار في الخارج، فإنه يقوم بفحص الشروط العامة للمناخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و القانوني و الإداري في البلد المستهدف.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته.

سننظر في هذا المطلب الى مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار.

كما يعرف بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني¹.

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلف وتترجم محصلها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال².

أولا: مقومات المناخ الاستثماري

يتكون مناخ الاستثمار من عناصر عدة تعكس صورة البلاد في الداخل والخارج بخاصة³، والتي يتأسس عليها قرار الاستثمار أو تفاديه. وتتمثل هذه العناصر فيما يسمي

¹ اسامة كردي، افاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، الطبعة 1، بيروت، 2001، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص288.

² فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص270.

³ الأمم المتحدة -تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2010، ص10.

"بالقدرة التنافسية للدولة، وتعتبر الجوانب الاقتصادية، السياسي، القانونية والاجتماعية من أهم عناصر مناخ الاستثمار.

وهناك عناصر أخرى غير قانونية للمناخ الاستثمار عديدة ومتشعبة ومتشابكة مع العناصر القانونية، مثل الفساد له أسباب ونتائج قانونية واقتصادية واجتماعية... الخ، أو وضع العمل أو الملكية الفكرية أو الضرائب¹.

1- الجانب السياسي والاجتماعي:

يؤدي الاستقرار السياسي والاجتماعي دورا أساسيا في تأمين اقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية، كما يؤثر على العناصر الأخرى، وثم بعض المؤسسات الدولية مثل معهد البنك الدولي بوضع قاعدة بيانات تضبط مؤشرات دقيقة لما يسمى بالإدارة الرشيدة وهي تغطي المشاركة السياسية والاستقرار والإصلاح السياسي وفعالية الحكومة والبيئة الإجرائية وسيادة القانون ومحاربة الفساد، وتتولى مؤسسات أخرى تحليل مخاطر الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد لبعض الدول مثل دول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية.

وقد يتم على هذا الأساس تصنيف الدول وفق نسب مئوية ومؤشرات وبيانات تغطي محاور أساسية مؤثرة في القرار الاستثماري الأجنبي.

2- الجانب الاقتصادي:

يضطلع العنصر الاقتصادي بدور أساسي في التأثير على مناخ الاستثمار وبصفة عامة، يمثل حجم السوق الداخلية والإقليمية واحدا من أهم العناصر التي تؤثر على قرار الاستثمار أو عدم الاستقرار أو ضعف الاستثمار الأجنبي، وهناك عناصر أخرى ذات طابع اقتصادي مكونة لهذا المناخ مثل: وجود البنية التحتية الضرورية وأهمية القطاع الصناعي والمالي والتقدم التكنولوجي والتنوع الاقتصادي ودور القطاع الخاص، إضافة إلى تواجد العمالة والكفاءات وتكلفة العمل وأهمية البحث والتطور في النظام التربوي للدولة.

¹ منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، 68.

3- الجانب القانوني والمؤسسي:

تجدر الملاحظة في هذا الصدد أنه وإلى جانب تحرير الدول المضيفة للنظام السياسي والاقتصادي للاستثمارات الأجنبية، يمثل وضع أطراف قانونية لتشجيع العملية الاستثمارية إحدى أهم العوامل الموجهة للقرار الاستثماري. لذا سعت جميع الدول تقريباً إلى تبني قوانين داخلية تشجع الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال الحد من القيود المفروضة على الأجانب، إلى جانب منحهم مجموعة من الضمانات و الحوافز، وتوفير إعفاءات جمركية وضريبة هامة، بغية الاستفادة من انعكاس الاستثمارات الأجنبية الإيجابي على النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل والابتكار ونقل التكنولوجيا.

4- الجانب البيئي:

التشدد في المعايير البيئية أسهم في الحد من تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة وعلى النقيض من ذلك قد يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي لا تولي أهمية كبيرة إلى تلك المعايير والدول النامية عادة ما تكون أقل تشدداً في المعايير البيئية مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يفسر تركيز قسم كبير من الصناعات الملوثة للبيئة في عدد من تلك الدول¹.

5- العناصر الغير قانونية: تتمثل في:

أ. قانون حماية الملكية الفكرية: قامت أغلب الدول بإصدار جملة من النصوص المتعلقة بحماية براءات الاختراع والعلامات وحقوق المؤلف والملكية الصناعية. كما تم إحداث هيئات متخصصة في هذا المجال وقامت الحكومات باتخاذ جملة من التدابير لتصدي لتقليد والتزيف. وذلك لتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، لكن يوجد بعض الضعف القانوني في بعض الحالات مثلاً فيما يتعلق بحماية النماذج الصناعية. كما لا تتمتع الهيئات المكلفة بالحماية الفكرية بالوسائل المادية اللازمة فيما

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص 91.

يتعلق بإسناد شهادات تسجيل البراءات مثلاً. ولا يوجد غالباً تطبيق فعلي للقوانين. كذلك لا يكفي تبني نصوص تشريعية عصرية أو الانضمام إلى معاهدات دولية إذ لا بد أن تصاحبها تدابير تضمن تطبيقها الفعلي، خاصة فيما يتعلق بالتقليد الذي يساند الاقتصاد الموازي ويهدد الصناعة الوطنية.

ب. **قوانين العمل:** تبنت أغلب الدول قوانين متعلقة بالعمل، لكن تتميز بعض هذه القوانين بطبعها التقليدي إذ تفرض على الشركات الأجنبية عدة التزامات تتعلق أساساً بالأفضلية التي يتمتع بها العمال المحليون في مادتي العمل والتكوين. تنظم هذه القوانين عقود العمل في بعض الدول بشروط شكلية متشددة. أو محددة بإنجاز عمل معين وتتميز عقود العمل في بعض الدول بشروط شكلية متشددة.

ويمكن ترتيب مكونات المناخ الاستثماري بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمس مجموعات وعلى النحو الآتي¹:

المجموعة الأولى: تشمل الجوانب الاقتصادية والمؤسسية، وهي مدى الاستقرار الاقتصادي والبيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص، ومدى وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى ثبات أسعار صرف العملة المحلية، وحجم القيود المفروضة على تحويل الأرباح، ومدى توفر الكفاءات الانتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية: تشمل العوامل المتصلة بالبيئة الاستثمارية، مثل مدى توفر النقد الأجنبي، وحجم الصعوبات التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار، ومدى صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، وحجم الأيدي العاملة المدربة، ومدى وجود جهات ترعي مصالح المستثمر الأجنبي، ومدى توفر شريك محلي.

المجموعة الثالثة: تشمل على البنية الأساسية، والاستقرار الأمني، ومدى ازدواجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب، ارتفاع معدلات التضخم، وتوفير خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة: حجم الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة المضيفة، وحجم السوق المحلية، والفرص الاستثمارية، ومدى احتكار القطاع العام للأنشطة الاقتصادية، ومدى توافر

¹ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 80.

أنظمة مصرفية متطورة، ومدى نقشي الرشاوي والعملات، ومدى التكامل الاقتصادي، وحجم القيود المفروضة على راس لمال.

المجموعة الخامسة: تشمل مدى توافر بنوك للمعلومات، ومدى التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية باستثمار، ومدى تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار، ومدى وجود سوق مالية متطورة، ومدى ثبات السياسة الاستثمارية، ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاية الحوافز والاستثمارات الوافدة.

المطلب الثاني: عناصر مناخ الاستثماري.

التي تتمثل في التكاليف، المخاطر، والعوائق أمام المنافسة¹.

الفرع الأول: التكاليف.

قرار الاستثمار هو في بداية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب، والحوافز اللازمة وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويوجد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار.

هذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات (كهرباء، مياه، اتصالات، نقل وغيرها) من الوسط المحيط، والمشروع لا تتوقف على مدى كفاءة المشروع وإنما على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد الحالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

¹ -تاجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص59

ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثيرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة ، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج الى معاملات متعددة مع الإيرادات الحكومية للحصول على تصاريح أو تراخيص ، وهو يتقدم الى مختلف المناقصات والمزايد، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم الوضوح في القواعد، وكثيرا ما يعاني من التأخر والإبطاء ولا يعدم أن يواجه أشكالاً للتمييز والفساد .

الفرع الثاني: المخاطر

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل ، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة لشركات جزاء عاديا من الاستثمار ، وينبغي عليها أن تتحمله ، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء و المنافسين ، بيد على أن الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة ، بما في ذلك حماية حقوق الملكية ، فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي ، واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص، وتفويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

الفرع الثالث: العوائق أمام المنافسة.

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سياقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات ، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص ، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون ، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجها التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستقرار وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية ، مثل اعتبارات المسافة ، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة ، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول

الشركات إلى السوق والخروج منه ، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: ملامح المناخ الاستثماري وآليات تحسينه.

الفرع الأول: ملامح المناخ الاستثماري الجيد.

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و القدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون ، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري ، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية حيث لا بد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في أخرى غير أعضاء.

وتقوم هذه العناصر على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي¹:

- ❖ ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: فنظرا لتدخل بين مختلف الحالات المتعلقة بمناخ الاستثماري، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة
- ❖ أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: لان تتحقق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أن تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإيرادات العمومية والقطاع الخاص، فشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين و السلطات العمومية.
- ❖ ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري: أي أن الهدف هو تحديد على أن مدى تطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو

¹ -تاجي بن حسين، مرجع سابق ذكره، ص66.

المواطنين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة) وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذوا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

الفرع الثاني: آليات تحسين مناخ الاستثماري.

تتمثل فيما يلي¹:

(1 الحد من السلوك النفعي: تعتبر سياسات مناخ الاستثمار هدفا مغريا يؤثر لسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين، فالفساد يمكن أن يزيد من تكلفة مزاولة الأعمال ويمكن أن تؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة يؤثر في السياسات، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية أن الشركات تتوقع دفع رشاي عند التعامل مع المسؤولين، كما أن هذه الشركات ترى أن الفساد يمثل عقبة كبيرة أمام أعمالها، لذا يتوجب على الحكومات العمل على الحد من تفشي هذه السلوكيات المضرة ببيئة الأعمال ويمكن أن تقوم لتحقيق هذا الهدف بالقضاء على الإجراءات التداخلية غير مبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مسائلة الحكومات عن طريق إتاحة المزيد من الشفافية.

(2 خلق المصادقية: على السياسات الحكومية أن تتميز بالشفافية والوضوح، مع ضمان أكبر قدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووضع سياسة اقتصادية سليمة طويلة الأجل منضبطة ومستمرة.

(3 تشجيع ثقة الجمهور: لا يمكن أن يتحقق مناخ الاستثمار الجيد دون وجود تأييد جماعي عام تتفق فيه الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية، ووضع الآليات اللازمة لمكافحة الفساد في مختلف قطاعات الدولة سواء داخل الجهات الحكومية أو غير الحكومية وبجميع أشكاله وصوره وبما يحقق الثورة الإدارية والشفافية لتنمية الاقتصاد².

ضمان موائمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية: لكي تكون الإجراءات التداخلية المعنية بالسياسات فعالة فهي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة وفي أحوال كثيرة، يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ

¹- نفس المرجع، ص 63.

² علي عباس، ادارة الأعمال الدولية، الأردن، 2007، دار الحامد، ص 52.

وطبيعة البلد، الآخر، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى، لذلك يتطلب من البلدان النامية توخي الحذر في تكييف السياسات والتجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار.

بالنسبة لتقييم مناخ الاستثمار فقد يتم إما من طرف الشركة بنفسها أو من طرف مستشارين في الخارج أو من قبل المنظمات أو الهيئات الخاصة ويتم الاعتماد في عملية التقييم على المعلومات والقوانين والتشريعات الحكومية في البلد المضيف التي تصدر بعض المؤشرات التي تعالج جانب أو عدة جوانب من مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مؤشرات البيئة الاقتصادية.

الفرع الأول: مؤشر النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الكمية التي يمكن قياسها، ويعرف على أنه "ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للنتائج الوطني الصافي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفترة ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم والرفاه"¹.

إن النمو الاقتصادي يعني "حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ودل مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها ، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة ،فإد زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا. ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم".

يمكن القول أن: معدل النمو الاقتصادي =معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي معدل التضخم.

¹-حاتم القرنشاوي، تجارب عربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص347.

ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة في:

الموارد الطبيعية: يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأن تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن، المياه، وضوء الشمس.

رأس المال: ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.

اليد العاملة: تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، بالإضافة إلى المستويات التعليمية والخبرة العلمية .

التقنية: وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

مقاييس النمو الاقتصادي: من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي¹:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدل النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الانفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به بما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:

معدلات النمو بالأسعار التجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

¹-حاتم القنشاوي ، نفس المرجع، ص40/39.

معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما يستلزم تعديل البيانات إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابا خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة... الخ.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى¹.

وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل

¹ نوقل علي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر و علاقته بالتنمية، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية نقود و بنوك، سنة 2007

العملة الوطنية بالدولار ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأن تبرر التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

غالبا ما يستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية والمحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأس مالي، وما يقضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف لنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: معدل التضخم.

عادة ما يتم اللجوء على استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد عبد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول الضعيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز سنويا، بحيث تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري¹، عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية². وكذلك لا يعني انخفاض معدل التضخم وعدم وجود اختلالات اقتصادية، والتضخم المتوافق مع المستوى المستهدف لا يشير بالضرورة إلى عدم تباطؤ الاقتصاد³.

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة 1، 2005، ص 71.

² موسى سعيد مطر، التمويل الدولي، دار صفا، الطبعة الأولى، 2008، عمان، ص 139.

³ فليح حسن خلاف، التمويل الدولي مؤسسة الوراق، عمان 2004، ص 2.

وتتبع الحكومات سياسات مالية ونقدية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة نذكر منها بالخصوص:

أولاً: زيادة الإيرادات العامة:

تزيد الحكومة إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري خاصة إذا تعلق الأمر با ضرائب على الأعمال مثل: الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع عبئاً على المستثمر ويقلل من هامش الربح .

أما الضرائب (الرسم على القيمة المضافة) فهي تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية وبالتالي انخفاض الاستثمار.

ثانياً: تخفيض النفقات العمومية:

قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض انفاقها الاستثماري الأمر الذي يترتب عليه افساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي.

ثالثاً: السياسة النقدية:

تحاول السياسة النقدية في التخفيض من أثر التضخم، وهذا بالسيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي الذي يلعب الدور الرئيسي، ومن أجل الوصول إلى الغرض المطلوب يستعمل الأدوات التالية¹:

سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياط القانوني، الإقناع الأدبي، سياسة الإجازات والعقوبات.

رابعاً: السياسة المالية:

تستعمل الحكومة السياسية المالية في حالة مالم تستطيع السياسة النقدية في التخفيف من حدة الضخم حيث تعرف السياسة المالية بأنها: مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات

¹ أحمد علي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنة 2002، ص 86.

والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة تحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة¹.

ومن أهم أدوات السياسة المالية لمعالجة ظاهرة التضخم ما يلي: الرقابة الضريبية، الرقابة على الدين، الرقابة على الإنفاق العام.

خامسا: سياسة التوازن الخارجي.

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري فب ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب، بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهاتها نحو انخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

والعبرة من هذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله، وكما هو معروف هناك تقابل بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وأن إدارة العجز الخارجي تعتمد على أسعار الصرف باعتبار انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات².

الفرع الرابع: الانفتاح الاقتصادي على الخارج:

ويقصد به مدى اعتماد الدول على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تهدف إلى إعطاء ديناميكية أكبر لآليات السوق وتشجيع المبادرة الخاصة وذلك عن طريق تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والتخفيف من الأعباء الجبائية مع تخلي الدولة على بعض الأنشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص وإدخال التحسينات على الأنظمة النقدية والمالية³.

¹ عبد الحميد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ديسمبر، 2005، العدد 83، ص43.

² تاجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص219.

³ دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

الجزائر، سنة2017، ص 49.

المطلب الثاني: مؤشر البنية التحتية.

يؤثر تأثيرا كبيرا على تعدد البنية التحتية المطلب الرئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي، لأن مؤشر البنية التحتية المتميزة بالكفاءة، شبكات الاستثمار لدى العديد من المستثمرين. وتشمل هذه الخدمات: إمدادات الكهرباء قرار المطارات والسكك الحديدية التي تخدم النقل السريع للبضائع النقل المصممة تصميمًا جيدًا: الطرق، الموانئ، والأفراد ولاسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج إلى عناية خاصة أثناء نقلها من مكان الإنتاج إلى مكان التصدير، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز.

وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية من جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية.

من بين أهم أشكال البنية التحتية، والتي تعود مهمة إنشائها إلى الدولة، المناطق الصناعية فالمناطق الصناعية الجديدة والمهيئة بكل الوسائل الضرورية والموزعة في مختلف المناطق تساهم في عدم تركيز المشاريع في أماكن بعينها وتساهم في تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم والاستفادة من المزايا النسبية لكل إقليم. إضافة إلى ذلك فإن المناطق الصناعية تساعد المشاريع على رفع كفاءة استخدام الموارد المحلية ورفع فعالية الاستثمار باعتبار أن توفر الكثير من النفقات التي تتفق على تأمين بعض متطلبات البنية التحتية يشكل انفرادي وعشوائي.

الإجمالي لشرق آسيا ، وبين مستويات وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي للبنية من الناتج الإجمالي سنويا والاستثمار في البنية الأساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% المرتفع استثمارات في ذلك ما بين 6 الأساسية وفي المقابل فإن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام في البنك العالمي، عددا المعيقة العديد من اقتصاديات العالم. ومن بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية الترتيب الثالث بين أكبر القيود للاستثمارات بعد تكلفة وتوفير التوصيل ومستوى الضرائب الإدارات¹.

¹ -عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، الإسكندرية الطبعة الاولى 2016، ص20.

المطلب الثالث: مؤشر الموارد البشرية.

إن المؤسسات الأجنبية أن لا تنشط بمعزل عن المحيط التجاري والصناعي لدول المضيفة فالمستثمرون الخواص والأجانب في حاجة إلى دعم خاص بالإضافة إلى وجود أسواق لرؤوس الأموال ومؤسسات بنكية فعالة، إضافة إلى منشآت قاعدية تكنولوجية وبشرية بالاهتمام والعناية في برامج الدول المضيفة.

فيمكن للدول النامية الاستفادة من عمليات التجمع في مرحلتها النهائية مثلا، على اساس توفير العمالة المتميزة بالكفاءة من ناحية التكلفة وشبه المهارة ومرافق تجهيز الصادرات تتسم بالكفاءة، أما في الأنشطة الأخرى، فقد تتطلب تسهيلات لإنتاج سلاسل توريد محلية أكثر تطورا، وتجمعا لليد العاملة الماهرة، والتفاعل الوثيق مع الشركات الأخرى والمؤسسات المنتجة للمعارف على مسافة قريبة.

وقد تتطلب بعض الأنشطة مهارات متخصصة مثل المحاسبة، وتتطلب الوظائف ذات القيمة الرفيعة مثل: البحث الإنمائي أو المقار الإقليمية خاصة مهارات ومؤسسات متقدمة. فتكوين الموارد البشرية ضروري من أجل الإسراع بالنمو والإنتاجية، فالاستثمار في التعليم يسمح باكتساب كفاءات عالية المستوى التي تزيد من الفعالية إلى جانب وجود تقنيات حديثة.

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الاستثمار.

إضافة إلى المؤشرات الكمية هناك عدة مؤشرات نوعية لتقييم مناخ الاستثمار فهيا مؤشرات لا يمكن حسابها وإنما تمنح لها قيم تقديرية تستند إلى آراء الخبراء تقوم بإصدارها بعض المؤسسات الدولية المتخصصة.

المطلب الأول: مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية العالمي.

الفرع الأول: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إنطلاقه عام 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج الترخيص، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، وأخيرا مؤشر إغلاق المشروع.

ويرصد تقرير عام 2013، لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 185 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول.

وقد تم إطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية برعاية ومشاركة عدد من المؤسسات الإقليمية والقطرية العربية بداية من عام 2009 لتغطي 20 دولة عربية.

أولا: مؤشر تأسيس المشروع.

عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ القرار الاستثماري وينتج عن مؤشر بدء النشاط (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية، وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء

وتأسيس الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف¹.

وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات وتكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي.

ثانياً: مؤشر استخراج الترخيص: يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار ترخيص بناء وتشيد مبنى تجاري التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لإنجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي، الكهرباء والاتصالات.

وقد اعتمد تقرير هذا العام على بيانات تم جمعها في إطار مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية صغيرة ومتوسطة الحجم، وقد تمت إضافة منذ عام 2006. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- ✓ عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار ترخيص بناء وتشيد مبنى تجاري لممارسة مشروع صغير أو متوسط الحجم.
- ✓ الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار ترخيص (معبّر عنها بعدد الأيام).
- ✓ التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات استصدار تلك الترخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كلفة ترخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل مياه الصرف الصحي وكهرباء والاتصالات (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

¹ قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

ثالثاً: مؤشر توصيل الكهرباء:

ويتضمن "مؤشر توصيل الكهرباء" الذي تم استحداثه بشكل نهائي العام الجاري مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء ، ورغم أن المؤشر يركز على خدمة توصيل التيار الكهربائي بما يمثل مرحلة قصيرة تقع في نهاية سلسلة من مراحل تقديم خدمات توليد ونقل وتوزيع وتوصيل التيار الكهربائي ، إلا أنه ساعد على توفير بيانات ومعلومات غير مسبقة سواء بالنسبة لبعض الخدمات وكذلك الدول ، بما في ذلك كفاءة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء التجاريين من قبل شركات توزيع الكهرباء ، ومدى تعقيد أو مرونة إجراءات توصيل التيار الكهربائي.

ويشمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- ✓ مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل: أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي.
- ✓ الوقت المستغرق لتوصيل التيار وقياس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبراً عنها بعدد الأيام.
- ✓ تكلفة توصيل التيار الكهربائي، كنسبة من متوسطة الفرد من الدخل القومي السنوي وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة وتكلفة متغيرة إضافة منها: تكلفة العمالة والمواد المدفوعة لشركات توصيل الكهرباء أو فحد شركات المقاولات الخاصة وأحياناً تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معينة بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات¹.

رابعاً: مؤشر تسجيل الممتلكات:

ويرصد مؤشر "تسجيل ملكية الأصول العقارية" مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية في 185 دولة حول العالم، ويسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال بشراء قطعة

¹ دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

أرض ومبنى لنقل سند الملكية من منشأة الأعمال الأخرى حت يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمانة عند حصوله على قروض جديدة. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاث مكونات فرعية أخرى هي 1:

- ❖ عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، أي تعامل بين الشركة المشترية أو البائعة أو كلاهما أو العقار نفسه مع أطراف خارجية من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، المفتشون، موظفو التوثيق والشهر العقاري والمحامون.
- ❖ الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل (معبرا عنها بعدد الايام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين).
- ❖ التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي وتشير القيم المنخفضة إلى كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول به.

خامسا: مؤشر الحصول على الائتمان:

يقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 185 دولة حول العالم ويتكون من 4 مكونات فرعية هي 2:

قوة الحقوق القانونية (0-10)، مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6)، تغطية المكاتب العامة من % من عدد السكان الراشدين، تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (للمعلومات الائتمانية عدد السكان الراشدين).

¹ نفس المرجع ص ص 64-65.

² تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، ص 33.

سادسا: مؤشر حماية المستثمر:

يمثل مؤشر حماية المستثمر الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال عن مجموعة البنك الدولي، ويقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 185 دولة حول العالم.

ويفرق المؤشر بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، تحمل المسؤولية عن التبرج (المعاملات الذاتية) وقدرة المساهمين على مفاضة المديرين وأعضاء الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى) 1.

سابعا: مؤشر دفع الضرائب:

يقيس المؤشر الذي تم استحداثه منذ سنة 2006 مدي مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الادارية والاجرائية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية أخرى هي:

مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا، مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الالزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.

ثامنا: مؤشر التجارة عبر الحدود:

يركز هذا على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الاجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الاجراءات الرسمية، بدءا من الانفاق التعاقدى النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة².

¹ نوفل علي، مرجع سبق ذكره، ص56.

² أحمد علي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص 120.

تاسعا: مؤشر إنقاذ العقود:

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البيت في القضايا التجارية في 185 دولة حول العالم، ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من 3 مؤشرات فرعية هي:

عدد الإجراءات اللازمة لإنقاذ العقود التجارية، متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنقاذ عقد ما خلال الفترة من تاريخ رفع الدعي للدعوة القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة.

الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرا عنها بعدد الأيام).

التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة.

عاشرا: مؤشر تسوية الإعسار (إغلاق المشروع):

يركز هذا المؤشر على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان إفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف.

ويتكون هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ سنة 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال من البنك الدولي من 3 مكونات فرعية هي: معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم، الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال (عدد السنوات)، تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة¹.

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمي:

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979 ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما¹:

أولاً: مؤشر النمو التنافسية:

هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي يتكون من سبعة مؤشرات تم اختيارها لما لها من نتيجة أكيدة في دفع الإنتاجية والتنافسية قدما في حال اجتماعها معا، وهي: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، مؤشر البنية التحتية، مؤشر الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي، مؤشر التعليم العالي والتكوين، مؤشر فعالية السوق، مؤشر تعقيدات بيئة الأعمال، مؤشر الابتكار.

1- مؤشر الأعمال التنافسية:

هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة الاقتصادية من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين هما:

➤ مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة التي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة) والمؤشر الفرعي الثاني يشير لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس ممسوحات ميدانية.

➤ يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي²، وتكمن أهمية التقرير في تسليط الضوء على نقل القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطارا عاما للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني. ويغطي مؤشر التنافسية العالمية 2011—2012 لأول مرة

¹المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مرجع سبق ذكره، ص6.

²المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادات، مرجع سبق ذكره، ص7-18.

142 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 139 دولة ضمن مؤشر 2010 – 2011. ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية هي: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني، وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكونا تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

المطلب الثاني: مؤشر تقارير المخاطر القطرية.

تبنى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية مثل: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المالية والحرية الاقتصادية، المديونية وتوافر التمويل. وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلاد نذكر من أهمها: 1: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر وكالة دان براد سترايت، مؤشر اليورموني، ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

الفرع الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية ن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من 3 محددات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يندرج فيها 12 متغيرا)، مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات).

أولا: مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

يقيس مؤشر وكالة دان براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد واصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة.

¹ -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات مرجع سبق ذكره، ص 57.

يضم المؤشر تقيماً لـ 132 دولة من بينها 17 دولة عربية. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلا من:

المخاطر السياسية: البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية.

المخاطر الاقتصادية الكلية: معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل.

المخاطر الخارجية: وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية.

المخاطر التجارية: الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية استقرار القطاع المصرفي، الفساد.

كما يقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7، ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات باستثناء المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث المخاطرة يشار لها بالأحرف 1 هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة .

ثانياً: المؤشر اليورموني للمخاطر القطرية.

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورموني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقاس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه. ويرتب مؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من 0 إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج علمية تتمتع تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 180 دولة من ضمنها 20 دولة عربية¹.

يتكون المؤشر من العناصر التسعة التالية بأوزان نسبية محددة بين قوسين:

¹ صيام أحمد زكريا، آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، ص 50.

المخاطر السياسية (25) ؛

الأداء الاقتصادي (25) ؛

مؤشرات المديونية (10) ؛

متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته (10) ؛

التقييم الائتماني للقطر (10) ؛

توفير الائتمان المصرفي (5)؛

توافر التمويل للمدى القصير (5) ؛

النفاذ لأسواق راس المال (5) ؛

معدل الخصم عند التنازل (5) ؛

،كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر فيها ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من 0

الى 100

ثالثا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العامة في هذه الدول ، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق ويغطي هذا المؤشر 165 دولة .

يستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة وقدرة الدولة على الوفاء المالية الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، ومخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

¹ المرجع نفسه، ص 52.

دليل المؤشر: يميز بين درجتين هما:

-درجة الاستثمار: وتقسم إلى أربعة مستويات:

البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيدا جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرار أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنف ضمن 1.

بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

سجل السداد غير منتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

-درجة المضاربة: وتتنقسم إلى ثلاث مستويات:

B يرجع أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا

قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا. C

ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا 1.

¹ قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 130.

المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر هذا المؤشر من مؤسسة heritance foundation الأمريكية بالتعاون مع صحيفة "وال سريت جورنال" منذ عام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويقاس مؤشر الحرية الاقتصادية في 185 دولة حول العالم لعام 2013.

ويقوم مؤشر الحرية الاقتصادية 2013 بقياس مستوى الحرية الاقتصادية وفقا لعشرة ركائز أساسية هي: حرية الأعمال، وحرية التجارة، والحرية المالية، وحجم الحكومة، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية المالية وحقوق الملكية، والتحرير من الفساد وحرية العمل¹.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السالفة الذكر، ومن ثم يحتسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي ما بين 1 الى 5 بحيث تدل الفئة الرقمية:

1-1.95 حرية اقتصادية كاملة.

2-2.95 حرية اقتصادية شبه كاملة.

3-3.95 حرية اقتصادية ضعيفة.

4-5 حرية اقتصادية منعدمة.

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، هو قياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي:2:

✓ الحياة المديدة والصحية: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح ما بين

25 و85 سنة.

¹ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2009 ص56.

² محمد نصر الدين الدرمللي، إدارة الاستثمار الأجنبي، عمان، دار غيداء، 2017، ص18.

✓ اكتساب المعرفة: وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0 و100.

✓ مستوى المعيشة اللائق: ويقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.

وبذلك يعتبر الدليل المتوسط الهندسي مجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد

دليل المؤشر: تتوزع البلدان من حيث مستوى التنمية البشرية في أربعة أرباع حسب قيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي: الربع الأول للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، الربع الثاني للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، الربع الثالث للبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، والربع الرابع للبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

وبما أن التقرير يشمل 187 بلداً، فإنه يضم كل من مجموعات البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، المرتفعة والمتوسطة 47 بلداً، ومجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة 46 بلداً.

الدروس المستفادة من المؤشر: يستخدم مؤشر التنمية البشرية من قبل صانعي القرار والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الإعلام كوسيلة لتحديد السياسات الأكثر جدوى من حيث تعزيز التنمية المستدامة.

الخلاصة:

لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزاً، وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزاً وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات المختلفة "كمية ونوعية" التي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثماري مما يوحى عند اتخاذ أي قرار استثماري باعتبار ما يستقطب من استثمار أجنبي، حتى وإن لم تصل درجة الدقة الكاملة فإنها حتما تعد من محسنات القرار، لا بد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار.



الفصل الثالث

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



تمهيد:

اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تحسين مناخ الاستثمار وحل العقبات التي تواجه المستثمر الوطني والأجنبي، عن طريق إصدار التشريعات والقوانين، والعمل على تطوير الكفاءة الإدارية وتحسين الخدمات والمرافق وتقديم الحوافز والمزايا والترويج للاستثمارات الوطنية، كما يتمتع الاستثمار بالعديد من الضمانات سواء في إطار القانون الجزائري أو من خلال الاتفاقيات الدولية أو الثنائية التي انضمت إليها الجزائر مع حرية تحويل الأرباح واللجوء للتحكيم الدولي.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (2000-2016).

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

تتوفر الجزائر على العديد من المقومات التي تشكل في مجملها العناصر المكونة لمكونات لمناخ الاستثمار حيث تمكنت الجزائر من تفعيل جوانب مهمة منها وبقي أمامها عدة جوانب أخرى ويتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بالعديد من الخصائص تشمل العديد من الجوانب.

المطلب الأول: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر.

تتوفر الجزائر على العديد من المقومات والدعائم التي تشكل في مجملها العناصر المكونة لمناخ الاستثمار، حيث تمكنت الجزائر من تفعيل جوانب مهمة منها وبقي أمامها عدة جوانب أخرى ويتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بالعديد من الخصائص تشمل العديد من الجوانب.

أولاً: الأوضاع السياسية والاقتصادية.

أ- الأوضاع السياسية والأمنية: يعد الاستقرار الأمني والسياسي من أهم العوامل المحفزة للاستثمار،

ففي إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية فإن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دوراً هاماً في توجيه قرارات الاستثمار في الدول النامية¹

وبالنسبة للجزائر فقد مرت خلال حقبة التسعينات بتدهور في الوضع الأمني كان له الأثر السلبي على اجتذاب الاستثمار وأدى إلى نفور المستثمرين الأجانب، رغم الامتيازات والتسهيلات المقدمة إلى جانب ضعف الاستثمارات المحلية الخاصة، واستمر الوضع إلى الألفية، مع عودة الاستقرار الأمني تدريجياً وتحسن المناخ السياسي مما انعكس إيجاباً على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما تتمتع الجزائر بعلاقات خارجية مع الدول والهيئات العالمية، فهي عضو في الأمم المتحدة والجامعة العربية منذ الاستقلال ثم البنك الدولي وعضو فاعل في الاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي وعضو مؤسس في المسار الأوروبي-متوسطي في 1995، وعضو مستقبلي في منطقة التبادل الحر بتوقيع اتفاقية الانضمام في سبتمبر 2005 مع الاتحاد الأوروبي وتأسيس منطقة التبادل الحر في

¹ - صيام أحمد زكريا، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن - ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أفاق 2017 ، كما أن الجزائر عضو في المنطقة العربية للتبادل الحر جانفي 2009 وهي مرشحة للانضمام في منظمة التجارة الدولية، بالإضافة للموقع الاستراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية.¹

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والمالية.

تتمتع الجزائر بمقومات اقتصادية تجعلها رائدة ضمن الدول النامية، حيث تشكل الأوضاع الاقتصادية ومكوناتها أهم عناصر المناخ الاستثماري .

1-البنية التحتية:

تتكون البنية التحتية من شبكة الطرق والمطارات والموانئ والكهرباء والمياه والخدمات التعليمية والصحية والاتصالات والتي تعد من أهم العوامل المحركة للنشاط الاقتصادي، كما هي من محفزات الاستثمار وأحد دعائم المناخ الاستثماري الجيد، حيث أن تخلفها يشكل عائقا كبيرا أمام استقطاب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكننا التطرق لأهم مقومات البنية التحتية في الجزائر من خلال العناصر التالية:²

* شبكة الطرقات

تتوفر الجزائر على شبكة طرقات تعد الكثر كثافة في إفريقيا يقدر طولها ب135000 كلم (سنة 2012)، وهي في توسع مستمر في إطار برنامج تحديث الطرقات السريعة بمشاريع الطريق السيار شرق غرب 1216 كلم، والطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم، والطريق السيار العابر للصحراء (شمال جنوب) وتهيئته لزيادة التبادل التجاري مع الدول المجاورة (تونس، مالي، النيجر، والتشاد)، وتغطي شبكة السكك الحديدية جزاء كبيرا من البلاد، حيث تعتمد على مساحة 4600 كلم وتتوفر على أكثر من 200 محطة تجارية علمية ، ولكن تبقي نسبة الطرق المعبدة لا تتجاوز 70% .

*خدمات المطارات والموانئ

تمتلك الجزائر 35 مطار منها 13 دولي يستجيب للمقاييس الدولية، أهمها مطار الجزائر الدولي الذي يستقطب 6ملايين مسافر سنويا.

¹ -ubifrance Algérie ,fiches paya, 2012 p4

² -KPMG,GUDe ,investir en Algérie ,edition2012(p31),2013(p22),2014,pp28-29

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي مجال النقل البحري تتوفر الجزائر على 13 ميناء رئيسي تجاري منها 4 متخصصة في المحروقات، ويستحوذ ميناء الجزائر العاصمة على 30% من السلع المستوردة.

*خدمات الكهرباء والغاز

تغطي خدمات الكهرباء والمياه نسبة 95% من التراب الوطني، و35% من الأسر مرتبطين بغاز المدينة، ونسبة 90% يحصلون على مياه صالحة للشرب، غير أن الواقع المعاش يظهر أن نحو 44% منهم لا تصل المياه إلى حنفياتهم إلا نادرا ويعرفون اضطرابا في التزويد بالمياه الصالحة للشرب، كما يبقى نحو 80¹% من سكان المناطق الريفية من تتوفر لهم قدرة الحصول على مياه الشرب سنة 2011.

*خدمات الصحة والتعليم

يستفيد أكثر من 8 ملايين تلميذ من التعليم الابتدائي ونحو 1.3 مليون طالب بالجامعة منهم 54% إناث موزعين على 36 مدينة تضم 62 مؤسسة جامعية منها 17 جامعة متعددة التخصصات، أما الخدمات الصحية نحو 1000000 سرير في 13 مستشفى جامعي، أي يوجد نحو 1.3 طبيب 2.23 ممرض و0.31 طبيب أسنان لكل 1000 نسمة، وتوجد خمس مناطق صحية عبر جميع أنحاء الوطن، مع وجود 48 مديرية لصحة والسكن

*الاتصالات

عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ مطلع الألفية تحولات كبيرة بعد إلغاء الاحتكار العمومي وفصله بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات، حيث ساهم سوق تكنولوجيا الإعلام والاتصال بنسبة 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، وتشكل الجزائر في هذا القطاع سوق كبير للمستثمرين حيث بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت نهاية 2011 نحو 3059366 أي بزيادة 61.46% عن سنة 2001، وبنسبة 37.11% حسب سلطة الضبط للبريد والمواصلات شاملا كل التراب الوطني من خلال 171 وكالة تجارية، 110 مصلحة تجارية، 4425 هاتف عمومي و212040 خط للأكشاك متعددة الخدمات.²

¹عجاج بلقاسم 44 بالمائة من الجزائريين لا تصل المياه إلى حنفياتهم إلا نادرا، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 4111، ليوم 20 أوت 2013.

²بيانات البنك الدولي على الموقع : (2013-10/2) <http://www.aibankaldawli.org/ar/country/aigeria>

2- حجم السوق¹.

يتميز السوق الجزائري بأكبر حجمه، إذا بلغ عدد سكان الجزائر في جانفي 2013 حوالي 38.9 مليون نسمة منهم نحو 64% في سن العمل (بين 15 و 59 سنة)، حيث توجد علاقة طردية بين حجم السوق وزيادة فرص الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وبما أن الجزائر مستورد من الصف الأول لكل أنواع السلع والتجهيزات والمواد الغذائية، فإن وجود الطلب المحلي على السلع والخدمات، يعتبر مؤشرا إيجابيا ومحفز على تشجيع الإنفاق الاستثماري، ويعطي فرصا للاستثمار أكثر في إنتاج السلع التي تستورد محليا ضمن استراتيجية إحلال الواردات، للتخلص من التبعية ورفع الطاقة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية بهدف الرفع من نسبة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كما أن الجزائر بموقعها الاستراتيجي وقربها من الأسواق الأوروبية والعربية والإفريقية يمكنها من النفاذ لتلك الأسواق بسهولة، ويقلل من تكاليف الإنتاج والنقل.

3- مؤشرات الاقتصاد الكلي

عقب أزمة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 شرعت الجزائر بإصلاحات هيكلية متخلفة عن النهج الاشتراكي الموجه الذي كان متبعا لصالح نظام ذو اتجاه ليبرالي، ويمكننا التطرق إلى أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي من خلال معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم والبطالة وأوضاع سعر الصرف وميزان المدفوعات والتي يمكننا من خلالها التعبير عن مدى الجاذبية والبيئية المحفزة وهذا من خلال أربع فترات.

الفترة 1986-1994

تم في هذه الفترة ثلاث برامج للاستقرار مع صندوق النقد الدولي سنوات (1989-1994، 1991) وصولا لإعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994، وقد عرفت أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نموا سلبيا، كما كان الحال بالنسبة للناتج المحلي الخام، وارتفع معدل التضخم مع تحرير الأسعار وتدهور قيمة الدينار، وباغت مستويات البطالة أعلى نسبها نتيجة تسريح العمال وإعادة الهيكلة من 17% إلى 25% في هذه الفترة 28% سنة 1995، كما تدهور الأجر الحقيقي للعمال الأجراء بنسبة 20%.

¹ -www .ons.dz(6/6/2013)

² -Rapport national sur les adjectifs du millénaires pour je développement, Alger , guillet2005 ,pp10-11

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفترة 1995-2000

نتيجة إصلاحات الفترة السابقة عرفت هذه الفترة نمو إيجابي لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتم تحقيق استقرار في التوازنات الداخلية والخارجية، كما عرف متوسط النمو الاقتصادي ارتفاعا فاق النمو السكاني وتم التحكم في معدلات التضخم 6.3% في متوسط الفترة و فقط 2.6% بين 1998 و 2000 عرفت معدلات البطالة استقرار واتجهت نحو انخفاض كما تحسنت عدة مؤشرات متعلقة بالجوانب الاجتماعية والصحة، ومنها معدل الحياة عدد الولاة ومعدل الوفيات لدى الأطفال استمر في الانخفاض، أما على مستوى التمدرس الإجمالي (6-15 سنة) تحسن الوضع إذ ارتفع من 87.6% إلى 90% بين 1995 و 2000، كما تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات عام 2000 بهدف تأمين التوقعية في مجال الميزانية.¹

الفترة 2001-2004

تميزت ببرنامح الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له ما يعادل 6.9 مليار دولار للاستثمار العمومي خلال الفترة، والتي شملت مختلف النشاطات الإنتاجية كالقطاع الفلاحي الري والنقل العمومي والبنى التحتية من خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية لتحسين مستوى معيشة السكان وتنمية الموارد البشرية، وبلغ نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في متوسط الفترة 5.7% سنويا.

الفترة 2005-2014

ومع استمرار التحسن في العائدات عمدت الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية على الطريقة الكينزية، لتدعيم الاستثمارات من خلال المخطط التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بمبلغ مالي 186 مليار دولار لتطوير الهياكل وتديم القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم اعتماد مخطط خماسي خاص بالاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) بميزانية 21.21 مليار دينار جزائري ما يعادل 286 مليار دولار خصص منها 130 مليار لإتمام مشاريع المخطط السابق، خاصة مشاريع النقل بالسكك الحديدية والطرق والموارد المائية.

كما عرفت الجزائر بداية من سنة 2000 أوضاع اقتصادية خاصة على المستويين الداخلي والخارجي بسبب الطفرة النفطية، حيث شهد الناتج الداخلي الخام ارتفاعا متواصلا خلال العشر سنوات الاخيرة، وتضاعف إلى ثلاث مرات بين 2002 و 2011 حيث ارتفع من نحو 57 إلى

¹-Ibid ,p11

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

189 مليار أمريكي وهذا مكن الجزائر من وضعية مالية مربحة مكنتها من استعادة بعض التوازنات الكبرى وتحقيق فائض في الميزان التجاري، والتمكن من تمويل وارداتها وتسيير مديونتها بتسيير مسبق مع نادي باريس (الدولة) و نادي لندن (بنوك)، كما ارتفع احتياطي الصرف الأجنبي لأكثر من 180 مليار دولار سنة 2011 .

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية والثقافية

أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، حيث تطور مؤشر التنمية البشرية بنسبة 53% خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010، كما تحتل المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية أي خارج الناتج الداخلي الخام وهذا نتيجة جهود وانجازات كبيرة تم تحقيقها في الصحة والتعليم أي في البعدين الغير مرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية، حيث مصدر التقدم ليس إيرادات النفط والغاز¹.

ففي جانب التعليم وبهدف تحقيق أحد أهداف الألفية وتعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015، عرفت الجزائر اتجاه تصاعدي لمعدلات القيد الصافي في المرحلة الأولى للفترة (1990-2010) بفرص متكافئة بين الإناث والذكور، ولكن يبقى التسرب المدرسي مرتفع حيث لا يصل للمرحلة الثانوية إلا ما يقارب 46% للإناث و32% للذكور، مما يفسر ارتفاع نسب البطالة في أوساط الشباب الجزائري، كما أن نحو الربع من المتدرسين فقط يصلون لمرحلة التعليم العالي مع فجوة في القيد لصالح الإناث، كما سجلت الفترة ارتفاع في معدلات التسرب خاصة في المناطق الريفية وعند الإناث والتي يتسبب فيها عوامل مختلفة ترجع بعضها لأسباب مادية وأخرى لبعد المدرسة أو الطرد منها، مما ساهم في ارتفاع نسب الأمية وحرمان المتسربين من فرص التكوين المهني، وقد سجلت معدلات الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) انخفاضا وتقدر نسبة الأمية 19.2%² حسب مصادر جمعية "اقرأ"، وتم تحديد النسبة على أساس دراسة قامت بها الجمعية حول 50 سنة من مكافحة هذه الآفة وتقليصها إلى حدود 11% في آفاق 2015.

¹ - قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011-2012 ص 36.

² - جريدة "الخبر" ليوم 13 ماي 2013.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي جانب الأوضاع الصحية ومؤشرات الرعاية فقد تجسدت الجهود المبذولة لتحسين الوضع الصحي للسكان منذ الاستقلال في عدة عناصر، منها ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 67.2 سنة 1990 إلى 76.3 سنة 2010، و76.49 سنة 2012، كما انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من 55.7% سنة 1990 إلى 26.1% سنة 2012.¹

ثالثا: الأوضاع القانونية والتنظيمية

مكنت عملية الإصلاح الجارية في السنوات الأخيرة الجزائر من موائمة تشريعاتها الداخلية وهياكلها مع القوانين والمعايير الدولية في مجال الحكم والتسيير الاقتصادي ومن أهم الإصلاحات :

* الإصلاحات التنظيمية

تهدف السياسة العامة في مجال الإصلاحات الاقتصادية الجارية منذ عام 1999 إلى وضع التشريعات التنظيمية اللازمة لسير اقتصاد السوق وفي هذا الإطار اتخذت الإجراءات التالية:²

-التخفيف من الإجراءات الإدارية حيث تم تعديل الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، وكذا تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بغية الامتثال للمعايير والممارسات العالمية وتم إدخال الترتيبات التالية:

*إعادة إدخال بالنسبة للمشاريع التابعة للنظام العام امتيازات الاستغلال الإعفاء من ضريبة الفائدة للشركات (دون الإعفاء من ضريبة النشاط المهني).

*إدخال معايير تمييز المشاريع التابعة للنظام الاستثنائي من أجل إرسال شفافية فعلية.

*إحلال الإلغاءات محل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتخفيف الرسوم الجمركية لاستيراد التجهيزات.

*خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لقرار منح الامتيازات إلى 72 ساعة عوض 30 يوما.

*حماية أكبر لحقوق المستثمرين بفضل إنشاء لجنة إدارية للطعن مؤهلة لإصدار القرارات بشأن مشاكل محتملة حين تنفذ مختلف الإدارات لترتيبات ترقية الاستثمار.

¹ ONS, Démographie Algerienne 2012, sur le site www.ons.dz.

² لآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر نوفمبر 2008، ص 177-

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

*تعزز الدور الاستراتيجي للمجلس الوطني للاستثمارات المتمثلة مهامه الأساسية في متابعة إنفاذ القانون في مجال تنمية الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تواصل الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة في مجال تحسين مناخ الاستثمار.

وترتبط أهم الإصلاحات من موائمة تشريعاتها الداخلية وهيكلها مع القوانين والمعايير الدولية، خاصة ما يتعلق بالممارسات الجيدة في مجال:¹

.الشفافية في مجال الميزانية مع تنفيذ مشروع تحديث النظم المالية (MSB).

.الشفافية الجبائية مع تحديث الإدارة الجبائية.

.تدقيق الحسابات والمحاسبة .

الشفافية النقدية والمالية من خلال تعزيز قواعد حسن السلوك في مجال صياغة السياسات النقدية وتسييرها.

الرقابة والاشراف البنكي، خاصة إنفاذ التشريعات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتنظيم مجلس النقد والائتمان، وإدخال أنظمة جديدة أكثر ملائمة من شأنها تنظيم حركة رأس المال من ونحو الخارج.

مراقبة وتنظيم التأمين من خلال اعتماد قانون التأمين (القانون رقم 06-04) الرامي بالإضافة إلى الإنعاش العام للنشاط، إلى تطوير التأمينات على الأفراد وتعزيز المراقبة، بالجهود التالية:

.تكيف المحاسبة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية لتحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتلبية لمعايير الوضوح والدقة والأمان وإمكانية المقارنة.

.إدخال نظام محاسبي ومالي جديدا اعتبار من جانفي 2008، من خلال (المادة 62 من الأمر المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008).

.تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر .

-تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي بشكل مباشر: من خلال ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وامكانية اللجوء للتحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة أو بشكل غير مباشر من

¹ نفس المرجع ، ص ص132-134.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات.

المطلب الثاني: السياسات الاستثمارية لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

الفرع الأول: السياسات النقدية والمالية

يمثل الاستقرار النقدي أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال التأثير المباشر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان ومعدلات التضخم بأسبابه المختلفة (النقدية، الهيكلية، والمؤسسية)، وهي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية والركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 أبرزت توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالتالي:¹

*الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذا كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، والاعتماد برنامج الاعتماد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المعتمدين في عامي 1989 و1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي.

*الفترة الثانية: والممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، زعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر هذه المرحلة إلى تبني برنامج الفرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

*الفترة الثالثة: الممتدة من 2001 إلى غاية 2012، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 والمخطط الوطني 2010-2014، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية

¹ لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة، وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسن الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول¹ التي وصلت حدود 54.64 دولار للبرميل الواحد سنة 2005، و74.77 دولار للبرميل الواحد سنة 2007 في حين سجل سعر البرميل الواحد 25.24 دولار سنة 2002.

الفرع الثاني: سياسة التجارة الدولية

تعد العملية الجمركية من العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات المتميزة عن غيرها بتنوع وتعدد الأطراف المرتبطة بها نظرا لتنوع البضائع المستوردة والمصدرة واختلاف أنواعها وأهميتها وخطورتها وتعلق كل منها بجهات وقطاعات مختلفة، وتعتبر الجمارك من أهم الأجهزة التي تعمل على تنفيذ السياسات الاقتصادية عن طريق تسهيل الإجراءات الجمركية وتبسيطها أمام التدفقات الرأسمالية، دون أن يكون ذلك على حساب المسؤوليات المسندة للجمارك المصالح المالية ومنع دخول الأصناف المحظورة أو اعطاء فرص للوقوع في المخالفات²، وقد اهتمت منظمة الجمارك العالمية (التي تتوقع في بلجيكا وبركسل) بتنظيم العملية الجمركية من خلال تبنيها العديد من الاتفاقيات التي تعمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية مثل اتفاقية النظام المنسق واتفاقية كيوتو، وتنظيم وتطوير العملية الجمركية في ظل اتفاقية الغات، بالضافة إلى مبادئ واتفاقيات من شأنها إقامة التوازن بين مطلب حماية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات الأخرى في نفاذ سلعها وخدماتها على أسواق الدول الأخرى.³

وباعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر من حيث حجم المبادلات التجارية التي بلغت 60%، وهو ما استدعى عقد اتفاقية شراكة معه منذ 2005/9/1 ولكن بعد مرور خمس سنوات من تطبيقها أظهرت المعاينة أن الأهداف المتوخاة بقيت بعيدة عن التحقيق، حيث تمت عملية تفكيك التعريفات الجمركية للمواد الصناعية على ثلاث مراحل أساسية⁴:

¹ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، ديسمبر 2008، ص15.

1- علي عبد الحصيني، العملية الجمركية وأثرها على جذب الاستثمار، (مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

³ - المرجع السابق، ص105.

⁴ - وزارة التجارة، كلمة وزير التجارة في يوم تحسيبي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، (2012/08/28).

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عرفت القائمة الأولى التي تتضمن 2034 بند تعريفى جمركى، والمشكلة أساسا من المواد الأولية والمعدات، تفكيكا جمركيا دوليا في 2005/9/1.

القائمة الثانية تتضمن 1095 بند تعريفى جمركى، مشكلة من المواد نصف المصنعة والمواد الكاملة الصنع، والتي تم تمديد عملية تفكيكها لسبع سنوات مع سنتين من التأجيل لتصل إلى نسبة 0% سنة 2012.

القائمة الثالثة تتضمن 1860 بند تعريفى جمركى، والمشكلة من المواد الكاملة الصنع تم تمديد فترته إلى اثني عشر سنة مع سنتين من التأجيل لتصل على نسبة 0% سنة 2017.

وكانت نتيجة التفكيك الجمركى هو تعزيز الاتحاد الأوروبى في السوق الجزائرية ولكن دون الوصول إلى تحقيق سياسة شراكة فعلية، التي تعتبر إحدى الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقية، وأصبح الاتفاق على تطبيق بعض سياسات التنمية للمؤسسة الجزائرية، مما استدعى مراجعة مستوى التفكيك الجمركى بالنسبة للفروع الصناعية التي تواجهها صعوبات شمل بنودا حساسية بالنسبة لقطاع الإنتاج، التشغيل والاستثمار، وكذا إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمواد الزراعية والمواد الغذائية، من أجل الحصول على أجل إضافي لإقامة منطقة تبادل حرة، واستعادة أو تعليق قيمة الحقوق الجمركية بالنسبة للقطاعات الحساسة لتمكين المؤسسات العمومية من تحسين مستواها وتنافسيتها، وجعل الفرص المتاحة من خلال اتفاق الشراكة هذا لصالحها بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث بعد مفاوضات استمرت أكثر من سنتين وبعد دورات إلى اتفاق تضمن العديد من التعديلات ومراجعة بعض البنود الجمركية.

الفرع الثالث: السياسات التشريعية والتنظيمية لتهيئة المناخ الاستثمار

أولا: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار

يمكن التطرق لأهمها في هذا السرد التاريخي المختصر.

1- فترة الستينيات:

*قانون الاستثمارات الصادر عام 1963.¹

19- قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 53(2أوت 1963)، ص744.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا وقد خولهم ضمانات ما هو خاص بجميع المستثمرين، ومنها ما هو خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

الضمانات العامة وهي أربعة:

- ✓ حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- ✓ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- ✓ المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- ✓ هناك ضمان ضد نزع الملكية.

هذا القانون لم يكن يطبق الواقع الذي كان يتميز بأوضاع اقتصادية واجتماعية لم تكن محفزة على الاستثمار (نسبة الأمية المرتفعة، نقص اليد العاملة، ضعف البنية التحتية، وغيرها) بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي الذي انتهى بانقلاب عسكري في 19/06/1965 وأصدرت الدولة قانون آخر سنة 1966.

*قانون الاستثمارات الصادر عام 1996.

بعد فشل قانون 1963 تم تبني قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية.

من خلال الارتكاز على مبدئين أساسيين:¹

أ. الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية للدولة أو الهيئات التابعة لها (المادة 2) أي أن الدولة تحتكر الاستثمار، أما الرأسمال الأجنبي يمكن له الاستثمار في قطاعات أخرى، وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار، إما عن طريق الشركات المختصة أو بأجراء مناقصات لإحدى مؤسسات معينة (المادة 5).

ب. يتعلق بمنح الضمانات والامتيازات وتخص امتيازات الاستثمار الأجنبي نتيجة الاعتماد أو الترخيص وفيما يخص إجراءات الاعتمادات هناك حالات:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة.

- الاعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمار والخاصة بالمؤسسات المتوسطة.

¹ - عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 6.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني تبعا لرأي اللجنة الوطنية للامتيازات، أما في ما يخص الضمانات والامتيازات فتكون كذلك على أساس الاعتمادات كما يلي:

المساواة أمام القانون لاسيما الجبائية.

تحويل الأموال والأرباح الصافية.

الضمان ضد الأميم، حيث يتم التعويض هنا خلال 9 أشهر بتعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة، كما تمنح أن تمنح امتيازات خاصة وهي في الحقيقة امتيازات مالية(المادة16) ويتمثل هذا في ضمانات القروض المتوسطة والطويلة المدى والتخفيضات، ولم يطبق هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية بل طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

وفي الميدان تم تطبيقه على الاستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختصة وذلك من سنة 1966 إلى 1982 حين قنن المشرع الجزائري التعامل الذي سارت عليه الشركات الجزائرية .

2- فترة الثمانينات

صدر في عام 1982 قانون يتعلق¹ بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني ويهدف هذا القانون إلى تحديد الأهداف المنوط بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها، بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها وهذا يؤكد النية في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأسمال الأجنبي وتفضيل الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة وقد تأكد الاتجاه عام 1986، ومع بدأ الإصلاحات الاقتصادية التي أدت لظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية بدلا من المؤسسات أو الشركات الاشتراكية التي أصبحت غير خاضعة لوصاية وزارية، وكذا للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية وأصبحت الرقابة الاقتصادية.

3- فترة التسعينيات

القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض²

1 قانون رقم 82-11 مؤرخ في 21 أوت 1982، الجريدة الرسمية ، ص1692.

2 صدور القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410هـ، الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

هدف هذا القانون هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات وتحديد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر).

وينص مضمون هذا القانون، بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر، حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

كما حد قانون النقد والقرض لسنة 1990 ويوضح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وحسد بذلك ولأول مرة شعار الباب مفتوح حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصتين:¹

- في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب بتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للراعي الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

- في الاتجاه الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وهذا ما تؤكد عليه المواد من 181 إلى 188، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقاً لأحكامه أن يستثمر في النشاطات الغير مخصصة للدولة بصراحة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية الاقتصاد والمتمثلة في:

- تحمل الرأسمال الأجنبي جزء من تمويل التنمية.
- إنشاء وترقية مناصب الشغل ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية.
- فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:²

- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصاً.

¹ تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، العدد 8- جويلية 2006، ص 122.

² قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ص 184-185-186.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين، أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر.

وبهدف التسيير الإداري للتجارة الخارجية تم تبني تنظيم قانوني للتجارة الخارجية ابتداء من 1990 من خلال القانون المتعلق بالنقد والقرض، والذي يهدف لإلغاء كل احتكار من طرف الدولة والسعي لتحقيق ما يلي:¹

ترشيد وعقلنة الموارد المالية الخارجية المحدودة.

البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية لعملية التجارة الخارجية.

تحرير معتبر للأسعار تحفيزا للمتعاملين الاقتصاديين.

ضمان تمويل منظم للآلة الإنتاجية.

*الفترة بعد سنة 2000

قانون الاستثمار (الأمر 01-03 المؤرخ في أوت 2001).²

في إطار عملية مراجعة قانون الاستثمار السابق، تم إصدار هذا القانون لتعزيز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار.

يقدم القانون بالإضافة للحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون السابق، امتيازات أخرى تتحدد تبعا لموقع وطبيعة الاستثمار، وبالتالي فهو يتضمن نظامين:³

1. النظام العام: ويضم الاستثمارات التي تقوم في المناطق غير المحددة من طرف المجلس

الوطني للاستثمار، أي تلك التي لا تحتاج إلى مساهمة خاصة من الدولة ويستفيد هذا النظام

من الامتيازات التالية:

¹ عماري عمار، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كتاب الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 14-15/11/2005، ص 161.

² يعداش مسيكة، غربي فوزية، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، عدد 2006، ص 37-38.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 أوت، 2001.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. النظام الاستثنائي: ويضم الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة وادخار الطاقة، والتي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، أو تلك التي تقام في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتستفيد هذه الاستثمارات من مزايا وحوافز خلال فترة الانجاز والاستغلال وتتمثل هذه المزايا فيما يلي: عند انجاز الاستثمار:

الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % بدلا من 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

تكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف، بعد تقييها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضريبية لإنجاز الاستثمار.

تطبيق النسب المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

. الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، على الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

منح مزايا إضافية من شأنها تحسين وتسهيل الاستثمار مثل أجيل العجز وآجال الاستهلاك.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

فيما يتعلق بحرية الاستثمار فقد نصت المادة 4 من الأمر رقم 10-03 "تنجز الاستثمارات بطريقة حرة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة" وتستفيد كل الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القانون والتنظيمات المعمول بها، ولمزاولة نشاط مقنن على الشركة الحصول على ترخيص أو اعتماد يسلم من الجهات المختصة.

وفيما يتعلق بالمساواة في المعاملة فجاءت في المادة 14 من الأمر يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، "كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية"، وبهذه الإجراءات الأخيرة أصبح التشريع الجزائري مشجعا للاستثمار وليس تشريعا للرقابة يقوم على أساس مبدأ الحياد كما مان الشأن مع القانون السابق أي الأمر التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993.

وعلى غرار التشريعات المحفزة، يرمي هذا القانون إلى جذب المستثمرين لذا عليه أن يوفر المعاملة اللائقة، أكد أن هذه القطعية في مجال المساواة في المعاملة غير معبر ولكن هي حصيلة منطقية لآلتين قانونيتين والتمثلة في الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول الأصلية للمستثمرين من جهة ومن جهة ثانية من خلال الاتفاقية مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تعمل لصالح الدولة والمستثمر والاتفاق الموقع يتفاوض المستثمر بشأنه بكل حرية بعيدا عن الانتماء لأي اتفاق في إطار القانون العام، وتتم المصادقة السريعة عليه من طرف المجلس الوطني للاستثمار، إلى جانب صدوره في الجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر بعقد تبادل فيه الخدمات المقدمة من المستثمر معوضه بالمزايا التي يتمتع بها بموجب القانون والتي تكون مسجلة في اتفاقية التأسيس.

كما استفاد المستثمرون من الضمانات التالية:¹

- . المساواة في المعاملة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين في مجال الحقوق والواجبات فيما يتعلق بالاستثمار مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الصلة
- . لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا بطلب المستثمر.

¹ - الجريدة الرسمية المواد 47 "من 14 إلى 17 من الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

. لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

. إمكانية اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة المنازعات مع المستثمرين الأجانب.

المطلب الثالث: تشخيص عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لترقية وتشجيع مناخ الاستثمار، إلا أن الواقع لا يتناسب مع المستوى المطلوب والذي يحبذ المستثمرون خاصة الأجانب منهم، حيث يعكس الواقع المتأخر وضعف تحقيق أهداف سياسة الاستثمار رغم ما خصص من إمكانيات مادية وتوسيع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية الإدارية والسياسية التالية:

الفرع الأول: العوائق السياسية (الاستقرار السياسي).

كان لغياب الاستقرار السياسي في الجزائر أثر كبير على ركود الاستثمار المحلي وتأخر توافد الاستثمارات الأجنبية في القطاعات خارج قطاع المحروقات خاصة وهروبها، حيث ان العلاقة قوية بين توفر هذا العامل في بلد ما وتحفيز الاستثمار وزيادته فيه.¹

من أهم العوائق التي كانت تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الراض او غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات وقد عرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعد رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات، وهو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداه الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي، اذ كان ينظر الى كل ما هو اجنبي على انه احد اشكال الاستعمار. ويتم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية وبسط سيطرة القطاع العمومي عليها وتهميش وتحجيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال، كما ان تبني نظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيل علاوة على الاستثمار الاجنبي² الا ان تغير الظروف السياسية والاقتصادية، الدولية والمحلية وتحت ضغط الازمة الاقتصادية بعد انهيار اسعار البترول في منتصف ثمانينيات القرن الماضي جعل الموقف السياسي الجزائري يتحول تدريجيا

¹ طيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر الفرص والعوائق، الملتقى الاقتصادي العلمي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الإقتصاديات العربية، حالة الجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يومي 23-24 نوفمبر 2015، ص 171.

² عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة، 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007-2008، ص 269.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الليبرالي، الذي من طبيعته تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز بينهما وكانت البداية سنة 1990 عندما صدر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الذي رخص صراحة للمستثمرين الأجانب بفتح بنوك و فروع بنوك و مكاتب تمثيل لمؤسساتهم البنكية والمالية مع امكانية مساهمتهم في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري التوجه بصور القانون 93-12 والقانون 01-03¹. ولكن نظرا للوضعية الاقتصادية والامنية التي عرفتھا الجزائر خلال التسعينات، التي لا تزال اثارها السلبية تنعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني الحالي ولعل خير مثال على ذلك حادثة الحقل الغازي تيفنتورين بولاية إليزي التي كانت لها آثار سلبية على ثقة الشركاء الأجانب بالاستثمار في الجزائر، فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب وضعف الاستثمارات الأجنبية والمحلية عن الجزائر فالدور الذي لعبته وسائل الاعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها².

الفرع الثاني: العوائق الإدارية

العوائق الإدارية تتمثل في سوء استخدام المنصب او السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوه، فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا³. فتقرير البنك الدولي المعبر عنه بمؤشر سهوله اداء الاعمال يرتب الجزائر في مراتب متأخرة على مستوى العالم، وهو ما يدل على تعاقد الاجراءات الخاصة بإنشاء المشاريع وتنفيذ الاستثمارات ويؤدي بالتالي الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر كما يظهر مؤشر الشفافية.

إن الجزائر تعاني من ظاهرة الفساد الخطيرة التي تشكل تهديدا لاقتصادها. كما أن الوضع من زاوية الحرية الاقتصادية ليس على احسن ما يرام⁴.

¹ نفس المرجع ص 173.

² طيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 369.

³ نفس المرجع، ص 372.

⁴ مختار صابو، مغاري عبد الرحمان، تهيئة مناخ وبيئة فعالة للأعمال والاستثمار في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية -حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 23-24-نوفمبر 2015، ص 80.

الفرع الثالث: العوائق القانونية.

تتمثل العوائق القانونية في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها وعدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية¹.

ويشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي تستوجب المتابعة الدائمة والمستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين خصوصا الأجانب منهم. فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الضرائب وقانون الجمارك... إلخ.

وكل هذه القوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة اصدار قوانين المالية السنوية او التكميلية وعادة ما تحتاج بعض مواد هذه القوانين الى مراسيم وانظمة تحدد كيفية تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار التأخيرات المسجلة في إصدار هذه المراسيم والأنظمة. فعلى سبيل المثال تأخر صدور المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها والنظام المعني بتحديد كفاءات تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المنصوص عليها في الممر رقم 03-01 الصادر سنة 2001 تأخر صدوره الى 2005².

الفرع الرابع: العوائق الاقتصادية

تتمثل هذه العوائق في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر وتدفعه الى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية، وهي متنوعة، وفيما يلي سنعرض أهم هذه العوائق التي تسود الاقتصاد الجزائري:

- عدم وجود سوق منافسة بسبب حدائه التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الرأسمالي³.
- مشكل العقار الصناعي، الذي لم يعد عامل مساعد على الاستثمار، ويكمن الإشكال أساسا في طول المدة الزمنية التي تتطلبها عملية رد هبات منح قرار استغلال العقار.
- عدم فاعلية السوق المالي وتطوره خاصة بعد فشل تجربة بورصة الجزائر، جعلت المستثمرين يفضلون التوجه الى دول أخرى غير الجزائر.

¹ طيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 372.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 177.

³ طيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 370.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- عدم الاستقرار الاقتصادي الذي من مظاهره اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتضخم المرتفع وتذبذب سعر صرف العملة المحلية... إلخ، وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينيات القرن العشرين إختلالات متعددة نوجزها فيما يلي: (تذبذب معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم، ارتفاع تكاليف التمويل المتمثلة في سعر الفائدة وتذبذب سعر صرف العملة المحلية ورصيد ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف).
- إضافة الى النقاط السابقة فان المستثمر المحلي والاجنبي لا يمكنه المغامرة في ظل درجه مخاطرة عالية وظروف سوقيه تسودها الضبابية كمال يلاحظ عن الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب لما يحققه من مردودية مرتفعة عكس النشاط الاستثماري علاوة عن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال والتي شجعت القطاع الخاص على تخصص في هذا النشاط بدلا من المغامرة في عملية الاستثمار.
- اضافه الى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الاعمال في الجزائر منافسة القطاع غير الرسمي إذ تؤكد الاحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة جد مرتفعة تتسبب في خساره كبيره للاقتصاد الوطني من خلال المنافسة غير المشروعة واحصت وزاره التجارة 566 سوق موازيه بمساحه اجمالية بلغت 2.7 مليون متر مربع ينشط فيها 100 ألف متدخل بما يقابل 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 34.1 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسب, مرتفعة جدا¹.

¹ نفس المرجع، ص 371.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول المتخلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الشأن أكد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوروبية سنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، لذلك أقبلت الجزائر، ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلية وترقية الاستثمار الأجنبي من خلال إصلاحات جذرية مست جميع الجوانب، كان للجانب القانوني والتشريعي فيها حظ وافر، يمكن تتبع مجمل التطورات التي عرفها الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر من خلال العرض التالي¹:

أولا: قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة فأصدرت بذلك أول قانون

¹ مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29-30 نوفمبر 2004، ص01.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار¹، كما أن هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعتمدين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية².

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

لقد اهدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجه الأجانب عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية³.

ثالثا: قانون 82-13 (المؤرخ في 28 أوت 1982)

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص الأجنبي دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات، باعتباره للقلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ رغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بعد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة، ونظرا لكون القانون اهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.

¹ عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية وتقييم وأشرف، 23-25 مارس 2009، بيروت، 2009، ص04.

² محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص64.

³ المرجع نفسه، ص65.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رابعا: قانون 86-13 (المؤرخ في 19 أوت 1986)

لقد تم تعديل قانون 82-13 وتنميته بقانون 86-13، وذلك نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في مجال المحروقات.

لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية، مخولون بالمشاركة في تحديد مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استنفادات الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب وضمانات التأميم¹.

لقد أضفت التعديلات المدرجة في القانون 86-13 مرونة واضحة على إجراءات تكوين وتسيير الشركات المختلطة ومنحت مزايا خاصة لم يسمح بها القانون الجزائري منذ فترة التأميم، لكن رغم ذلك بقي الاستثمار الأجنبي خاضعا لنظام الشركات المختلطة، حيث تتم الشراكة إجباريا مع منشأة عمومية في حدود 49% من رأسمال الشركة، كما أن القانون لم يستطع جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة في مختلف المجالات -عدا مجال المحروقات- لتبقى بذلك مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية بعد اشتداد حدة المديونية.

الأمر الذي استدعى البحث عن أطر قانونية أكثر انفتاحا، من أهم هذه القوانين قانون النقد والقرض 90-10.

خامسا: قانون 90-10 (المؤرخ في 14 أبريل 1990)

يعتبر قانون النقد والقرض² المرجع الأساسي الذي جاء من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، فهو في الواقع ليس بقانون خاص بالاستثمارات ولكن هذا لا يمنع من وجود نصوص

¹ مرداوي كمال، مرجع سبق ذكره، ص06.

² قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ومواد تعنى بالجانب الاستثماري فهو أحد أهم أدوات تنمية وترقية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر، إذ أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر*.

كما ألغى هذا القانون مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أشار القانون إلى أهمية الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال:

✓ تحقيق التوازن في المبادلات التجارية، من خلال تدعيم الصناعات المحلية لإحلالها محل الواردات.

✓ توفير التكنولوجيا ومختلف المعارف والمهارات الفنية في مجالات التسيير والتسويق والإنتاج.

✓ توفير مناصب الشغل وتأهيل مستوى العمالة والإطارات المحلية.

سادسا: قانون 93-12 (المؤرخ في 05 أكتوبر 1993)¹

لقد صدر هذا القانون قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي، إلى الجزائر.

فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أم أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر، نظريا، سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات (APSI) التي تم إنشاؤها بموجب هذا القانون.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات جهاز حكومي له طابع إداري، أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، إذ بعد مضي سنتين، أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار

* إرجع إلى المادة 183 من قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.

¹ زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العلمي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، يومي 14-15 مارس 2004، ص08.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة نذكر مل يلي¹:

✓ دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم.

✓ العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية.

✓ منح الحوافز المرتبطة بالاستثمارات تطبيقاً للسياسة الوطنية في هذا المجال.

✓ السهر على احترام المستثمرين التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية.

لقد نص قانون 93-12 على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب.

فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أكد على ضمان تحويل رأس المال والأرباح، وأجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية.

لقد توالى بعد سنة 1993 التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهياة للمناخ الاستثماري المواتي والمطمئنة لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، كما تمت المصادقة على عدد من الاتفاقيات التي في مجملها تدعم وتحسن بيئة الأعمال، ونذكر من بينها:

✓ المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

✓ المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

✓ المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995.

✓ الترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه، وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995.

¹ عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وآفاق -، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص254.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- ✓ تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاينة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، عن طريق مجلس المنافسة وذلك في الأمر رقم 95-6 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة.
- ✓ التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد وذلك في المرسومين التنفيذي رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24 أوت 1997.
- ✓ صدور العديد من القوانين والمراسيم الخاصة بترقية الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وذلك في المراسيم التنفيذية 97-319 و 97-320 و 97-321 الصادرة في 24 أوت 1997.
- ✓ اعتبار السوق المالية طريقة من طرق خصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها، وذلك في الأمر رقم 97-12 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 17 مارس 1997.
- ✓ المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 98-334 الصادر في 26 أكتوبر 1998.

سابعاً: الأمر الرئاسي 01-03 (المؤرخ في 20 أوت 2001)

نظراً للنقائص التي تميز بها قانون 93-12، جاء الأمر الرئاسي 01-03 ليدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص، وفي هذا الشأن تم إنشاء هيئتين أساسيتين للاستثمار¹:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي بديل عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات (APSI)، لقد أصبحت هذه الوكالة البديلة، بموجب القانون الجديد، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بـ:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

¹ مرداوي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- ✓ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار، وهو عبارة عن حساب تخصيص خاص، أقره القانون الجديد، بحيث يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، خاصة منها النفقات المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

2- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

- وهو عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، مكلف أساسا بـ:
- ✓ اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياتها.
- ✓ اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- ✓ الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والـ (ANDI)، والمتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- ✓ الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.
- ✓ يقترح على الحكومة التدابير الضرورية لدعم وتشجيع الاستثمار.
- ✓ العمل على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار، والحث على تطويرها.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

في إطار المحافظة على حقوق المستثمرين وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار وتضمن حصول المستثمرين على المزايا والضمانات المتاحة، ولعل أهمها ما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار تم استبدال وكالة ترقية وتطوير ودعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب وتتولى المهام التالية:

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- ✓ تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية.
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء.
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار¹.

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية².

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد المركزي

1- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أسيء بموجب الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 08-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية³:

- ✓ صياغة استراتيجيات وألويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.

¹ منصورى زين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال افريقيا، العدد 02، 2005، ص134.

² المرجع نفسه، ص135.

³ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06، الصادر 09-10-2000 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 11-10-2006، صص 12-13.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

✓ تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.

✓ إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.

✓ المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.

2- الشباك الوحيد المركزي (guichet unique centrale):

تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن أجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما تلك التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسليم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع¹.

ثالثا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار

1- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF):

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية².

2- صندوق دعم الاستثمار:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البني التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين³.

¹ بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، 2015-2016، ص119.

²Anima, la carte des investissements en méditerranée : guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en méditerranée, étude n° 07, anima investissement net work.octobre2009, P11.

³ عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص237.

المطلب الثاني: مؤهلات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد سعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب وأموالهم، وهذا من خلال تقديم جملة من الحوافز والضمانات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

- ✓ تمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم والمجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية بالإضافة إلى ذلك توفرها على ثروات طبيعية هامة.
- ✓ استقرار الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسن الوضعية الأمنية بشكل واضح.
- ✓ بنية تحتية حديثة التي عرفت إعادة تأهيل كبيرة وتوسعت مع برنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو.
- ✓ توفر اليد العاملة.
- ✓ منظومة قانونية محفزة ومشجعة للاستثمار والمنظمة أهم الضمانات والتحفيزات والتسهيلات التي يرغب فيها المستثمرون الأجانب منها¹:
- حوافز جبائية وشبه جبائية هامة تصل إلى غاية 10 سنوات من الإعفاءات حسب موقع وأهمية المشروع.
- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الاستثنائي.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي العمل.
- منح امتيازات على الأوعية العقارية بصيغة التراخي على مدة 33 سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل.
- تخفيض مبلغ الإتاوة الايجابية للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الاستثماري.
- ✓ إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.

مما سبق نستنتج أن محددات المناخ الاستثماري الجزائري تمكن من استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية نظرا للمجهودات التي تبذلها الحكومة من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، الذي عزز نجاحه ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة العالمية، فالجزائر تعتبر سوق

¹ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية، حيث أن ارتفاع النمو الديمغرافي فيها يجعل الاستهلاك كبير جدا للمواد المصنعة والتجهيزات مما يسهل على الشركات القدوم إليها.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم هذا الأخير في البلاد لم يكن يعكس الطموحات حيث كان بعيد كل البعد عما كان متوقعا من وراء التسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب وهذا راجع إلى جملة من العراقيل نذكر من بينها:

- ✓ انتشار البيروقراطية، ثقل وتعقيد العمل الإداري.
- ✓ انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة الوساطة المحسوبة التعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
- ✓ ندرة مهارة العاملين، ندرة في التأهيل العلمي والخبرة العلمية.
- ✓ من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفس النتيجة أكدها تقرير الأكتاد سنة 2000، إذ من خلال بحثه ميدانيا للعوامل المحفزة والمنفردة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، سجلت النتائج أن أهم العوائق تتجلى في العائق البشري من خلال المعاملات المشبوهة والأخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات¹.
- ✓ معوقات التمويل والمتمثلة في عدم وجود الضمانات الكافية للتمويل، ارتفاع سعر الفائدة والتكلفة، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- ✓ عوائق قانونية، إذ يشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي تستوجب المتابعة المستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في

¹ قشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2015-2016، ص62.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تنفيذ المستثمرين خاصة الأجانب منهم، فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الجمارك وقانون الضرائب... وكلها قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية¹.

✓ عوائق اقتصادية، والمتمثلة في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر الأجنبي وتدفعه إلى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية، وهي متنوعة ومتغيرة عبر الزمن منها عدم الاستقرار الاقتصادي، اختلال التوازنات الداخلية والخارجية، التضخم المرتفع وتذبذب سعر صرف العملة المحلية...

✓ ضعف أداء الجهاز المصرفي، إذ يعتبر النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، إذ أن استمرار هيمنة البنوك العمومية على الوساطة المالية في الجزائر أبقى إلى حد كبير محدودية الخدمات المصرفية المقدمة نتيجة انخفاض كفاءة الموارد البشرية وضعف استغلال التقنيات الحديثة، إضافة إلى ذلك تخلف وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، والصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين عند حاجتهم إلى تمويلات من هذه البنوك.

✓ انتشار السوق الغير رسمي، الذي يعرف على أنه مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج الاقتصاد الرسمي تمارس من طرف أفراد أو جماعات هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل والتهرب من الضرائب والمراقبة، وتعرف هذه الظاهرة تفاقما كبيرا في الجزائر فهي تحد من نمو الاقتصاد وخصوصا الاستثمارات، إذ يمثل الاقتصاد الغير رسمي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام والذي يبقى خارج نطاق سيطرة الدولة مما يحرم الخزينة إيرادات معتبرة، وهذا أمر غير مشجع مطلقا للمستثمرين الأجانب².

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص117.

² قشي مريم، مرجع سبق ذكره، ص63.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2016).

بعد تقييمنا لمناخ الاستثمار في المبحث السابق وجدنا ان هناك تحسن فيه سنحاول الإجابة على التساؤل حول مدى تأثير تحسين في مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ولأن مناخ الاستثمار يتكون من سياسات اقتصادية وقوانين وتشريعات سنتحدث عن تأثير الداخلية والخارجية على تدفقات الاستثمار والتي تعتبر كمؤشرات للسياسة الاقتصادية في المطبب الأول استثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المطبب الثاني.

المطلب الأول: أثر تحسين مناخ الاستثمار على الاستثمار الاجنبي مباشره في الجزائر

قامت الجزائر بمجهودات عديدة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وجعله ملائما للاستثمار وجاذبا للمستثمرين الأجانب وفي هذا المطبب نعرض حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ونفحص مدى كفايتها مقارنة بالمجهودات المذكورة وهل هذا المناخ يلائم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تعمل الجزائر منذ صدور القانون 90-10 على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسنستعرض الحجم المتدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات خلال الفترة 2000-2016 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات (مليار دولار)	0.280	1.196	1.065	0.634	0.882	1.081	1.795	1.662	2.646	2.847
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
التدفقات (مليار دولار)	2.301	2.580	1.499	2.693	1.507	-0.537	1.546	1.200	1,506	

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي بواسطة الرابط:

Source : UNCTAD, FDI/MNE database) www.unctad.org/fdistatistics)

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نلاحظ حسب الجدول أعلاه أن الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 لم يؤثر في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بل أثر بانخفاض هذه الأخيرة حيث نلاحظ انخفاض التدفقات من 1.196 مليار دولار سنة 2001 إلى 1.065 مليار دولار سنة 2002 وتواصل الانخفاض إلى 0.634 مليار دولار سنة 2003 وذلك بسبب عدم ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الاستثمار خاصة الجانب الأمني لأن الجزائر في تلك الفترة كانت حديثة العهد في خروجها من الأزمة الأمنية (العشرية السوداء)

وفي سنة 2004 ارتفعت التدفقات إلى 0.882 مليار دولار وتواصل الارتفاع سنتي 2005 و 2006 (1.081 مليار دولار - 1.795) على التوالي ويرجع سبب هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قدوم شركتي جيزي ونجمة و تواصل ارتفاع التدفقات إلى غاية سنة 2009 وخلال السنوات 2010، 2011، 2012، انخفضت التدفقات نسبيا بالنسبة إلى سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية 2007 لتستقر في حدود متوسط 1.5 مليار دولار خلال السنوات 2014، وانخفاض إلى السالب سنة 2015 وذلك من خلال شراء الدولة 51% من شركة جيزي للاتصالات، وسنة 2016 بقيمة (1,546) أي أنه هناك تراجع نسبي سببه تراجع الشركات الأجنبية الاستثمار في مجال النفط جراء انهيار أسعار هذا الأخير، كما استمر التراجع إلى سنة 2017 بقيمة (1,200) مليار دولار أما سنة 2018 فعرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا محسوسا وصل إلى قيمة (1,506 مليار دولار) نظرا لسياسة الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أولا: الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

تتركز غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في قطاع المحروقات في حين يبقى نصيب باقي القطاعات منها ضعيفا بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها هذه القطاعات. يرجع السبب في تفضيل قطاع المحروقات بأكثر نسبة من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر لارتفاع معدل الربحية وقله المخاطرة خاصة بعد صدور قانون 91-21 الصادر سنة 1991 والذي فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للمشاركة في الإنتاج والاستثمار في قطاع المحروقات لأول مره منذ تأميم المحروقات سنة 1971 وبلغت الاستثمارات في هذا القطاع حسب وزارة الطاقة والمناجم 17 مليار دولار ما بين 2002 و 2008 مع انخفاض تدفقات الاستثمار في هذا القطاع بين سنتي 2011 و 2012 ب 27% متراجعة بذلك من 3.1 مليار دولار سن. 2011 إلى 2.3 مليار دولار سنة

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

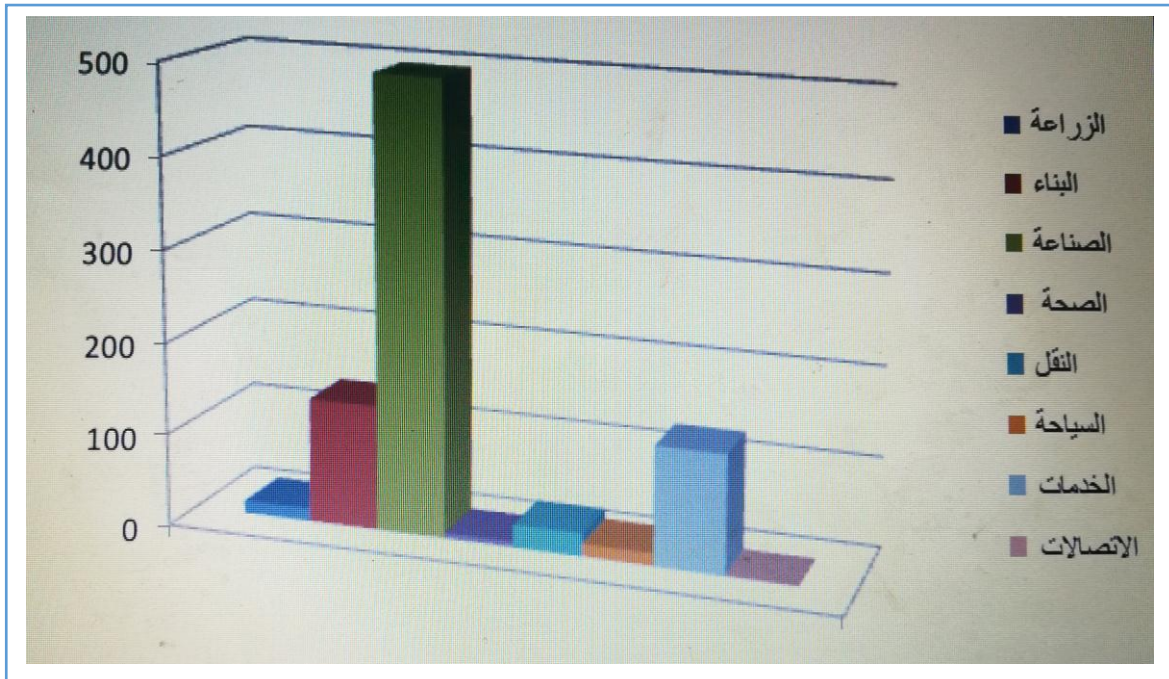
2012 ويعود السبب في ذلك الى الصعوبات المالية التي عانت منها بعض الشركات في الجزائر والتي تمثل الشركات الأوروبية فيها ثلاثة أرباع المستثمرين في قطاع المحروقات¹.

ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

تتمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات في فروع محدودة حيث تتوزع على كل من فرع الحديد والصلب البتروكيمياويات والتعدين والصناعة الكيماوية وعلى العموم لا يرقى حجم الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات للإمكانيات الحقيقية لهذه الفروع²

حيث لم يتعدى عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سوى 822 مشروع استثماري بقيمه 2216699 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2002 و 2016 موزعه كالتالي:

شكل رقم(03): عدد المشاريع المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2016).



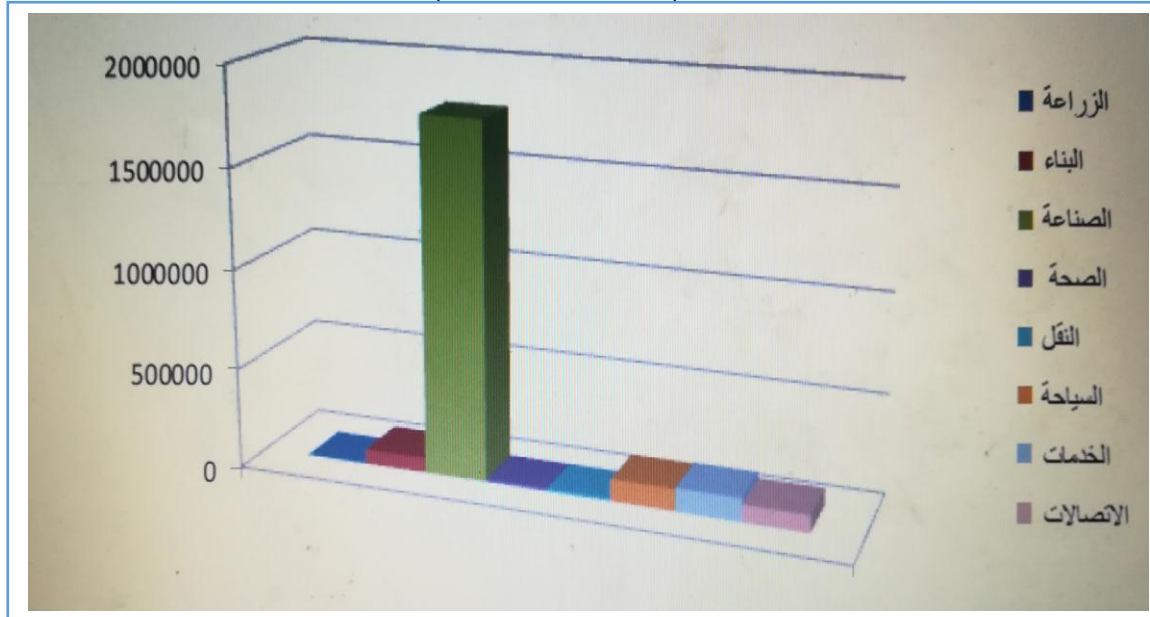
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

¹ ياسين حريزي وعبد الحميد عفيف، دور مناخ الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة القطاع الصناعي-، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية -حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس -، 23 و 24 نوفمبر 2015، ص334.

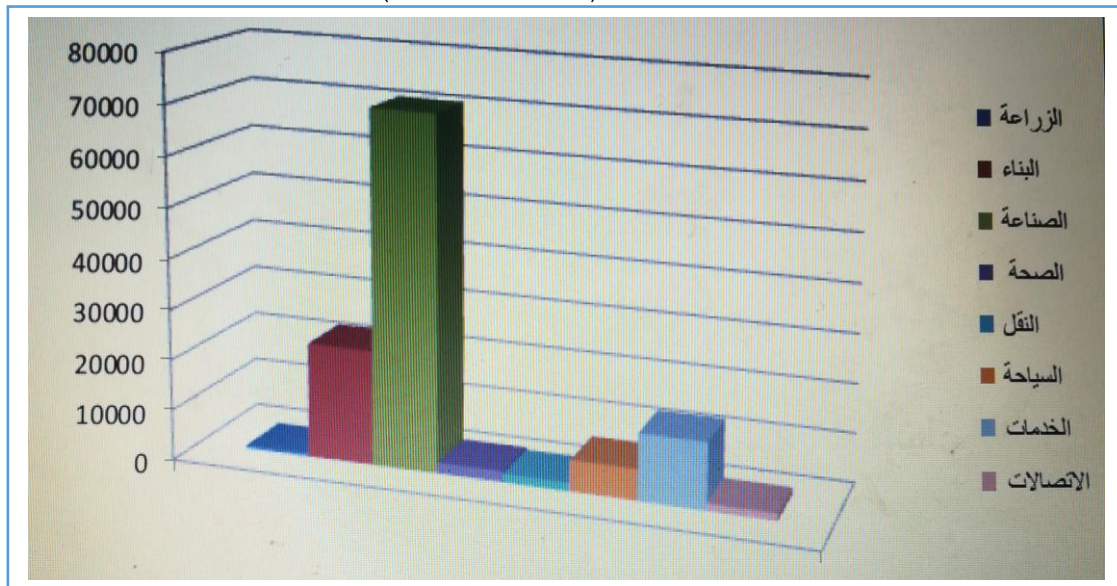
² نفس المرجع، ص334.

شكل رقم(04): مبالغ المشاريع المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

شكل رقم(05): عدد مناصب العمل الناتجة عن المشاريع المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نلاحظ من الأشكال السابقة أن 80 % من المبالغ الاستثمارية المنجزة هي في الصناعة وأن تصنيف الاستثمارات المنجزة في الصناعة خلال هذه الفترة يبرز بأن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد، المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (60.22%، 80.48% و 59.23% على التوالي يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك ب(16.67%، 3.5% و 19.28%) ثم فرع الخدمات ب (15.82%، 5.37% و 11.16%) ثم النقل ب (3.04، 0.67، 1.44) وأما الفروع الأخرى مثل الزراعة السياحة الصحة والاتصالات فإنها تساهم في حدود 1 إلى 2% من المشاريع المنجزة.

ما يبدو جليا هو ضآلة قيمة الاستثمارات في القطاعات غير البترولية مقارنة بقطاع المحروقات حيث تتركز غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في قطاع المحروقات في حين يبقى نصيب باقي القطاعات منها ضعيفا بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها هذه القطاعات ويرجع السبب في تفضيل قطاع المحروقات بأكثر نسبة من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر لارتفاع معدل الربحية وقله المخاطرة والاحتكارات الدولية لقطاع النفط.

لذا لأجل انعاش القطاعات غير البترولية يجب على الحكومة الجزائرية توجيه جل الاستثمارات الى هذه القطاعات وذلك بفرض قيود على قطاع المحروقات لمنع التحيز لقطاع محروقات على حساب القطاعات الأخرى وتوجيه المستثمرين الأجانب في قطاع النفط نحو تحويل النفط الخام إلى صناعات تحويلية تولد فرائض مالية مضاعفة وهذه نقطة ضعف استراتيجية الاستثمارات في الجزائر في قطاع النفط محليا ودوليا

الفرع الثالث: نصيب الاستثمارات الأجنبية من الاستثمار الكلي في الجزائر.

إن نسبة المشاريع الاستثمارية الأجنبية ضئيلة جدا مقارنة بالاستثمارات المحلية حيث تقدر نسبة عدد الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة 1% من مجموع الاستثمارات في قطاع الصناعة أي أنه عندما يقام 99 مشروع محلي يقام مشروع أجنبي واحد فقط كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(03): نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة بالجزائر خلال الفترة (2002-2016)

المشاريع	عدد المشاريع	النسبة المئوية %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية %	مناصب الشغل	النسبة المئوية %
الاستثمار المحلي	62982	99 %	10584134	83 %	1018887	90 %
الاستثمار الأجنبي	822	1 %	2216699	17 %	119525	10 %
المجموع	63804	100 %	12800834	100 %	1138412	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هذه الأرقام تبين بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتحسن أدائه في الجزائر والدليل على ذلك ضعف مساهمته في إجمالي الاستثمار ولتدارك هذا الوضع يجب العمل على وضع سياسة تهدف إلى الارتقاء به، يكون نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة احد ركائزه واهدافه الأساسية من خلال الشركات والاستثمار الاجنبي ولم يأتي ذلك الا بمناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات تعمل الدولة على تحسينه سريعا يتوافق مع المعايير العالمية¹.

المطلب الثاني: تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

قامت الجزائر بإصلاحات اقتصاديه ظهر أثرها جليا على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلية وساهم في ذلك ارتفاع أسعار النفط حيث كانت تهدف إلى جاذب أكبر نسبة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ تندرت محمد، آليات تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 98-100.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول: تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة

(2011-2002)

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعدم الاستقرار رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولتتبع حصيلة المشاريع خلال الفترة 2011-2002 نلاحظ الجدول التالي:

جدول رقم(04): حصيلة المشاريع المعطن عنها للفترة 2011-2002

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	46833	99,05	4414144	67,10	672921	89,19
الاستثمارات الأجنبية	الشراكة	0,44	851473	12,94	26106	3,46
	الاستثمار الأجنبية المباشرة	0,51	1312905	19,96	55424	7,35
مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	451	0,95	2164378	32,90	81530	10,81
المجموع	47284	100	6578522	100	754451	100

Source: Agence Nationale de Développement de l'investissement, **Etat récapitulatif des projets**

d'investissement déclarés Période 2002 – 2011, (http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare)

نلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011-2002 تقدر ب 0,95% من إجمالي المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الاستثمار المحلي ولكن مع هذا استحوذت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نسبة 32,9% من المبالغ المستثمرة كما حققت مناصب عمل معتبرة بنسبة 10,81%.

إن التطور الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تزامن مع تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر يشير إلى وجود علاقة تربط بين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي

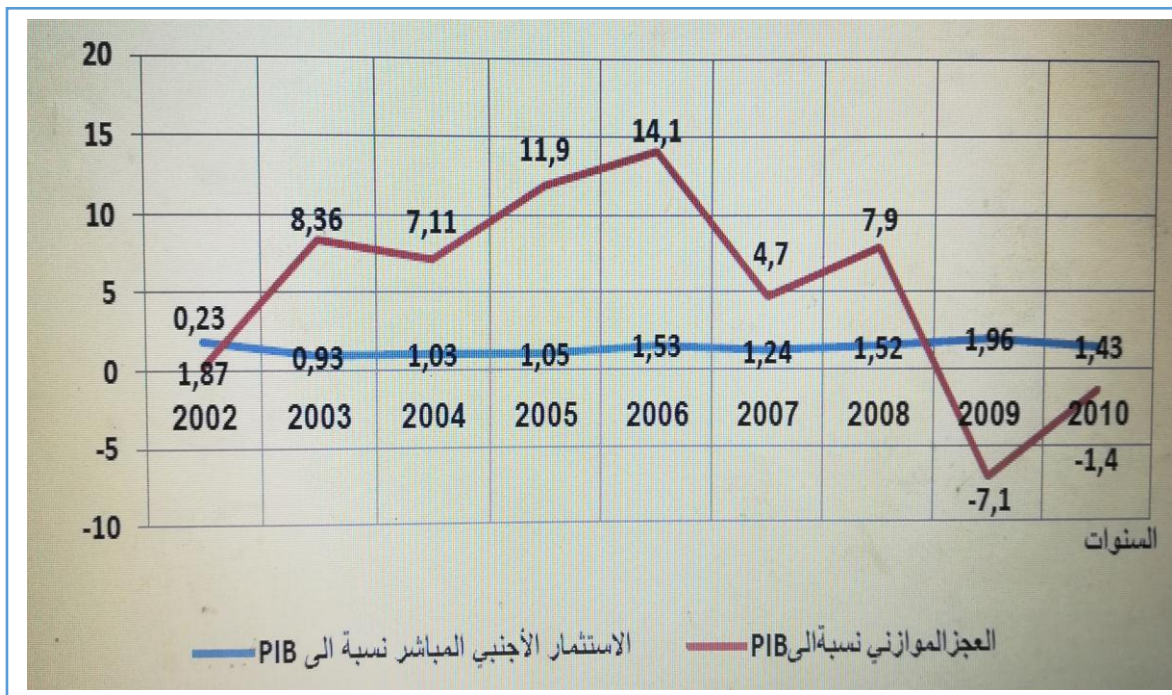
الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المباشر لكن لا يمكن تحديد هذه العلاقة إلا بعد تحليل ودراسة تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية وتحديد أيهم أكثر تأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.

الفرع الثاني: تأثير عجز الموازنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2002-2010).

تميز الاقتصاد الجزائري باختلالات في التوازن الداخلي نتيجة زيادة النفقات العامة للدولة بسبب تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي من جهة ومن جهة أخرى نتيجة انخفاض الإيرادات العامة موازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

شكل رقم (06): تطور نسبي الاستثمار الأجنبي المباشر والعجز الموازني PIB للفترة (2010-2002).



المصدر من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المشتقات من:

صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 مرجع سابق، ص 355.
صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص 336.
صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2008،

¹ عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 223.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ص 346.

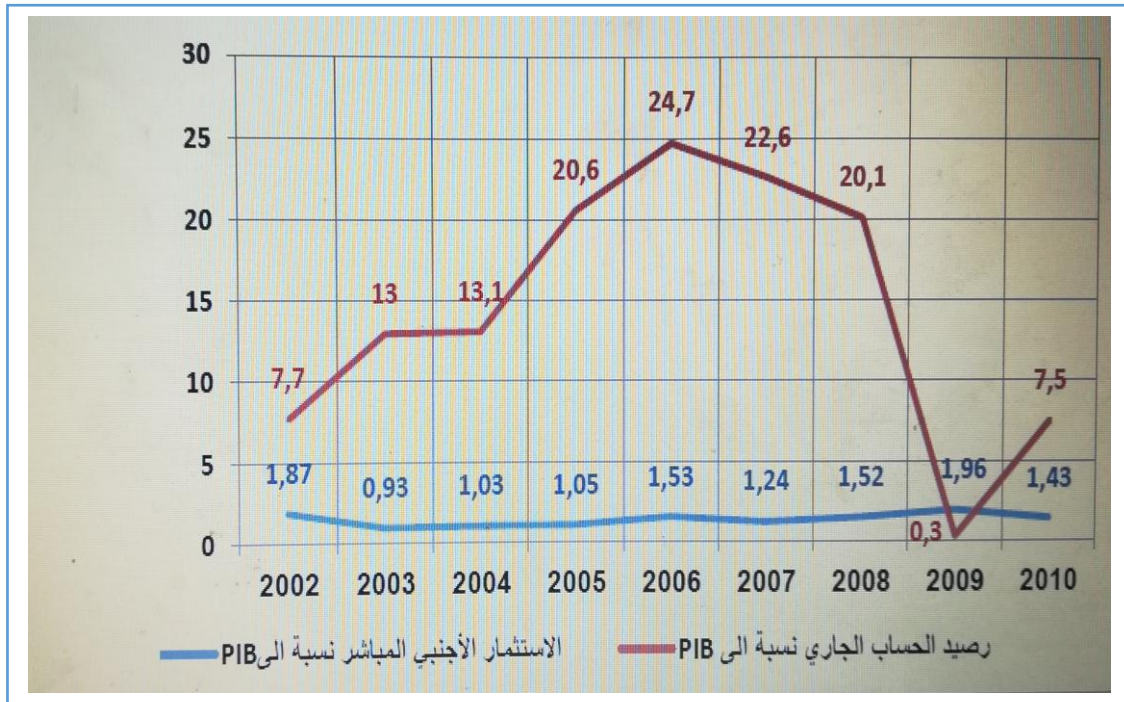
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق.

يتضح من الشكل أعلاه تعاضم حصة الاقتصاد الجزائري من الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن بزيادة طفيفة وقابله تطور في نسبة العجز الموازي بشكل موازن تقريبا ولكن بعد تسجيل عجز سنة 2009 تناقصت تبعا لذلك نسبة تدفقات الاستثمار من 1.96 % الى 1.43 % سنة 2010 وهذا ما يشير الى وجود علاقة طردية بين رصيد الموازنة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الثالث تأثير سياسة التوازن الخارجي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (2010-2002).

عادة ما يتم اللجوء الى استخدام نسبة العجز في الميزان الجاري كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي.

شكل رقم (07): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة الى PIB ورصيد الميزان الجاري لميزان المدفوعات نسبة الى PIB للفترة (2010-2002).



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البيانات المستقاة من:

صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، ص 200.

صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص 380.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

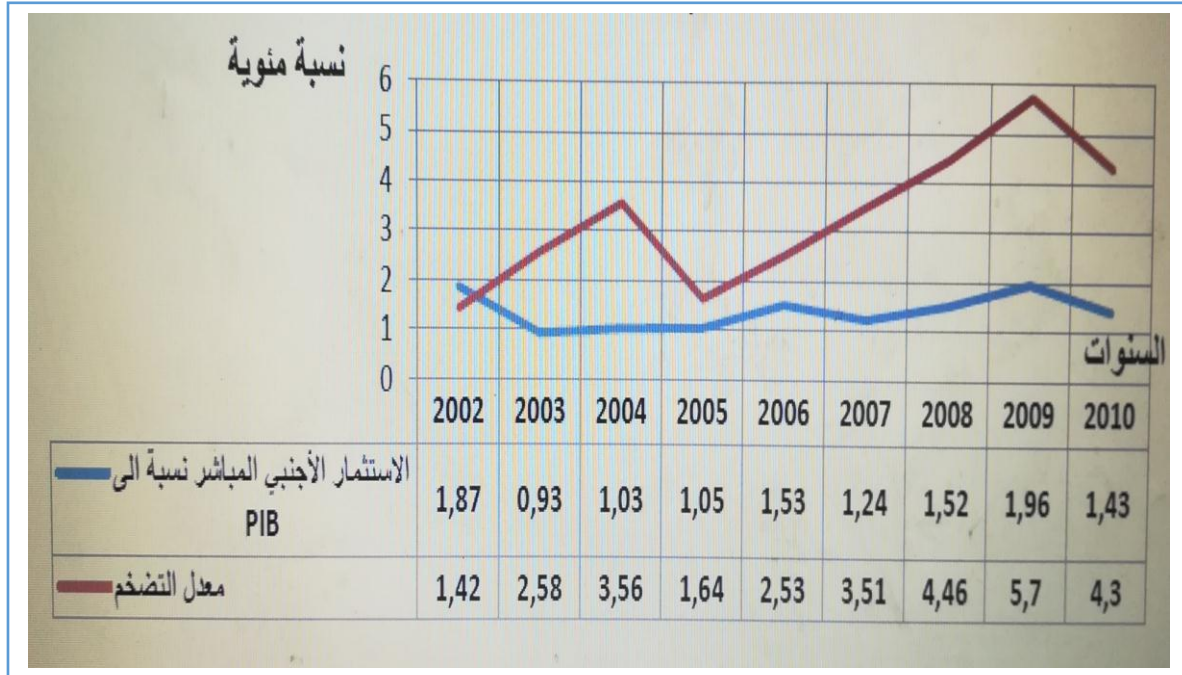
يتضح من الشكل اعلاه زيادة نسبة تدفقات الاستثمار رغم تناقص نسبة رصيد الميزان الجاري بعد سنة 2006 مع بقاءه في حاله فائض وهذا ما يشير الى ان الرصيد الفائض للميزان الجاري كافي للتأثير على تدفق الاستثمار بغض النظر عن قيمه هذا الفائض.

الفرع الرابع: تأثير التضخم على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

يستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية حيث يؤدي الارتفاع في معدلات التضخم الى افساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية.

رغم سعي بنك الجزائر لمراقبة التضخم بتكثيف أدواته بإحلال تقنية استرجاع السيولة عن طريق المزاد محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وذلك منذ أفريل سنة 2002 إلا أن معدل التضخم تزايد خلال الفترة 2002-2010 نتيجة لضخ اموال معتبره على اثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الاجور اضافاه الى المضاربة القوية على أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة¹.

شكل رقم(08): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة الى PIB ومعدل التضخم للفترة (2002-2010)



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية للضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص 108.
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق .

¹ عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص 225.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، ص 190.

وبملاحظة الشكل أعلاه نجد تذبذب في معدلات التضخم ارتفاعا وانخفاضا لم تقابله استجابة في نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي حيث نلاحظ انخفاض في التدفقات سنة 2003 الى 0,93 مليار في وقت كان يشهد التضخم فيه ارتفاعات متتالية من 1,42 سنة 2002 الى 3,56 % سنة 2004 كما أن انخفاض التضخم في سنة 2005 قابله مواصلة زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وفي الفترة 2005-2009 التي عرفت زيادة مستمرة في نسبة التضخم من 1,64% الى 5,7% نجد في المقابل أن التدفقات عرفت زيادة في نفس الفترة مع تسجيل تناقص سنة 2007.

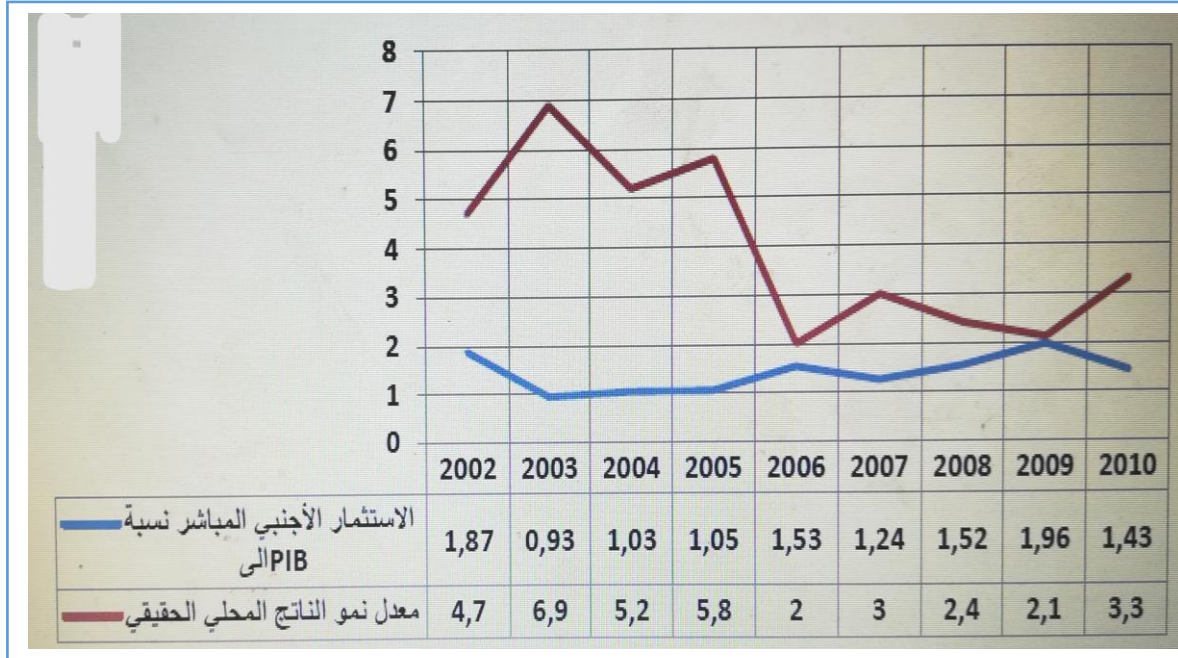
انما سبق يجعل من الصعب الجزم بأن معدل التضخم له دور أساسي في الاقتصاد الجزائري من حيث قدرته على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الخامس: تأثير النمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الاجنبي المباشر وقد شهد معدل النمو الاقتصادي انخفاضات متتالية خلال الفترة 2005-2010 بسبب الانخفاض الحاد في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للوضع الصعبة التي يشهدها قطاع المحروقات بسبب الحوادث التي وقعت سنة 2004 على منشآت الغاز بسكيكدة ثم على اثر تقليص المبيعات الذي اقرته منظمة الاوبسب بصفة جماعية وكذا تأثير الازمة العالمية على الدول الأوروبية المستوردة للغاز الجزائري وهذا رغم تحسن نمو قطاع خارج المحروقات بتجاوزه لنسبة 5,6% للفترة 2006-2008 وتسجيل نسبة نمو 9,3% سنة 2009 و 10,5% سنة 2010.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

شكل رقم (09): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة الى PIB والنمو الاقتصادي للفترة (2002-2010).



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على البيانات المستقاة من:

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، 184.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق.

مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، اكتوبر 2010، مرجع سابق، ص 3.

يتضح من الشكل السابق ان زيادة النمو الاقتصادي يقابلها نقصان نسبة التدفق والعكس صحيح وحتى عند المقارنة بتأخير تدفق الاستثمار بسنة واحدة نجد استجابة عكسية في 2003 و 2005 و 2009 وتوافق في بقية السنوات مما يبين وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما يدفعنا للاعتقاد أن النمو الاقتصادي ليس له دور رئيسي في التأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الثالث تأثير قوانين الاستثمار على واقع الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (2002-2010).

منذ انتهاء الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي شرعت تدريجيا في وضع الاطار القانوني لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الاستثمار الاجنبي مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه وفي هذا

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الصدد صدر القانون 90-10 والمرسوم التشريعي 93-12 والذان سبق الحديث عنهما وسنحاول معرفه تأثير قوانين الاستثمار الصادرة في فترة الدراسة

الفرع الأول: تأثير الامر رقم 01-03 على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

إن هذا الأمر يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في اطار منح الامتياز أو الرخصة وجاء هذا الأمر بنص على الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظام العام وهي كما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.

كما نص الامر رقم 01-03 على النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيا من شأنها أن تحافظ على البيئة وفي هذا المضمار فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

كما ذكر الامر رقم 01-03 الأجهزة الجديدة للاستثمار في الدولة الجزائرية وهي المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وحدد مهام كل جهاز من هذه الأجهزة.

وبمقارنته بقانون 93-12 نجد أنه جاء بعد فشل الدولة في التأثير على قرارات المستثمرين بتوجيههم نحو المناطق المحرومة قصد الوصول الى التوازن الجهوي حيث تركزت الاستثمارات في المدن الكبرى على حساب المدن النائية لذلك قام المشرع بتقليص الامتيازات المقدمة خلال مرحلة الاستغلال في إطار النظام العام وبالمقابل تم رفع بعض التخفيضات في إطار النظام الاستثنائي كما تظن المشرع لبعض الامتيازات التي لم تكن فعالة في التأثير على الاستثمار أو دفع المشاريع الاستثمارية نحو مرحلة الانتاج كالإعفاء من الرسم العقاري الذي ألغي من مجموعة الامتيازات

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الممنوحة خلال مرحلة الانجاز ونتج عن هذا القانون تجاوز الاستثمار الاجنبي المباشر للمليار دولار في السنوات 2003، 2005، و 2006 كما زاد عدد الاستثمارات خلال هذه الفترة وتوسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات مثل قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب إلا أنه لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق 80% مع بقاء العديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار مهمشة في قرار المستثمر الاجنبي كالزراعة، السياحة، النقل والمصارف.

الخلاصة:

سمحت لنا دراسة موضوع مناخ الاستثمار في الجزائر وعلاقته بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمعرفة تصنيف مناخ الاستثمار على المستوى الدولي ومكانة الاقتصاد الجزائري ضمن هذه الدائرة، حيث أن صناع القرار في الجزائر يسعون للتخلص من حالة الارتهان الشديد للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، فانه ينبغي عليهم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لان الاستثمار الأجنبي المباشر احدى الضروريات التي ينبغي اعطاءها أهمية كبيرة في سبيل دفع الأنشطة الإنتاجية من اجل تحسين الاقتصاد والانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج وتدل مجموعة الإجراءات والقوانين التي عملت الجزائر على إقرارها في سبيل تحسين مناخ الاستثمار على أن تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أصبحت توجه ضمن مختلف السياسات المتبعة في الجزائر بعد الإصلاحات وأن الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتعزيز مناخ الاستثمار تبقى غير كافية بحاجة الى مزيد من الابداع والتطوير في مختلف المجالات.



الختمة



الخاتمة

تطرقت الدراسة الى محاولة تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الافرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية، ويعتبر كذلك من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، وظهرت الحاجة اليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لماله من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلاد المضيف.

بسبب دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ينقضي تحسين مناخ الاستثمار، ويجاد هيئات مختصة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها ورفع من مستوى الخدمات، لهذا تحاول العديد من الدول استقطابه إليها خاصة الدولة الجزائرية التي تسعى الى توفير مناخ استثماري مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين من جهة، ومن جهة أخرى توفر له الجو والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار.

نتائج البحث

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة أو غير مباشرة وعملة صعبة وغايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الادارية ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.
- نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة.
- على الرغم من جملة التحفيزات والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، الا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.

اختبار الفرضيات

ومن خلال دراستنا يمكن الاجابة على الفرضيات التالية:

1. قامت الدول النامية بتغيير قوانينها وتشريعاتها لغرض تحسين وتطوير المناخ الاستثماري وتقديم تحفيزات كبيرة للمستثمر الأجنبي وهذا ما تثبتته صحة الفرضية الاولى.

2. يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وعلى حماية الدول الخاضعة لها من هاجس المديونية والتي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تبني القوانين الصارمة التي تساعد على تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه الفرضية مؤكدة لأن أي دولة نامية تسعى لزيادة عدد المستثمرين الأجانب وذلك من خلال تقديم عدة متغيرات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. رغم الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر الا أن حجم هذا الأخير في البلاد لم يكن يعكس الطموحات حيث كان بعيد كل البعد عما كان متوقعا من وراء التسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب وذلك لوجود عدة عوائق منها ما هو سياسي من خلال القوانين والتشريعات المعيقة للاستثمار الاجنبي، ومنها ما هو اقتصادي متمثل في تقليدية النظام المصرفي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

أفاق البحث

نرى أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لايزال طويلا بمزيد من الدراسات ومن ضمنها التي قد تثير اهتمام الباحثين وتتمثل في:

- ✓ دراسة السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي الى البلد المضيف.
 - ✓ دراسة مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسسي في البلد المضيف لمتطلبات المناخ الاستثماري الجيد.
- كما يمكن اثاره موضوعات أخرى للبحث مثل: مثل مناخ الاستثمار في ولاية ما من تراب الوطني.



قائمة المصادر

والمراجع



الكتب باللغة العربية:

- ✚ أحمد علي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002.
- ✚ أحمد علي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنة 2002.
- ✚ أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، الإسكندرية، 2017.
- ✚ اسامة كردي، افاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، الطبعة 1، بيروت، 2001، مركز الدراسات العربي الأوروبي.
- ✚ الأمم المتحدة -تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2010.
- ✚ باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 90، الرياض، دون سنة.
- ✚ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2009.
- ✚ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دون طبعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- ✚ زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011.
- ✚ زياد محمد عرفات اوليلي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، مذكرة ماجستير، الأردن، 2003.
- ✚ سالم صلال راهي الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية.
- ✚ شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن، 2002،
- ✚ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
- ✚ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991.
- ✚ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

- ✚ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- ✚ عبد العزيز قادي، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004.
- ✚ عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.
- ✚ عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- ✚ عدنان داود محمد الغذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط2، دار الفيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- ✚ على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ✚ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، 2007، دار الحامد.
- ✚ عليلوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ✚ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ✚ فليح حسن خلاف، التمويل الدولي مؤسسة الوراق، عمان 2004.
- ✚ قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- ✚ لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006.
- ✚ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- ✚ محمد الصالح قريشي، المالية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.
- ✚ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفايس، الأردن، الطبعة 1، 2005.
- ✚ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

✚ محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.

✚ محمد نصر الدين الدرمللي، إدارة الاستثمار الأجنبي، عمان، دار غيداء، 2017.

✚ منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.

✚ موسي بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلا، الجزائر، دار مدني، 2006.

✚ موسي سعيد مطر، التمويل الدولي، دار صفا، الطبعة الاولى، 2008، عمان.

✚ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.

✚ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر يحي محمد جويده، المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات، الإسكندرية.

الرسائل والاطروحات:

- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، 2015-2016.
- بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر - مصر - المغرب - تونس، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2004-2005.
- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004.
- تندرت محمد، آليات تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
- خروف منير، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة نظرية ميدانية حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عنابة، 2013-2014.

- دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2017.
- ساعد نور اوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.
- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010.
- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010.
- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
- صيام أحمد زكريا، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن -
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2004.
- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 237.
- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 237.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة، 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007-2008.
- عبداوي منى، مخلوفي أحلام، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2017.
- عمر يحيى اوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.
- فشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2015-2016.
- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة الماجستير، تلمسان الجزائر، 2011.
- نوفل علي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر و علاقته بالتنمية، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية نقود و بنوك ،سنة 2007.

المجلات والمقالات:

- بعداش مسيكة، غربي فوزية، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، عدد. 2006
- تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، العدد8- جويلية 2006.
- صيام أحمد زكريا، آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3.
- عبد الحميد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ديسمبر، 2005، العدد 83.
- عجاج بلقاسم 44 بالمائة من الجزائريين لا تصل المياه إلى حنفياتهم إلا نادرا، جريدة الشروق اليومي الجزائرية ، العدد4111، ليوم 20 أوت 2013.
- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3.
- محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- منصور زين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02، 2005.

- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.

الملتقيات والمؤتمرات:

- حاتم القرناشوي، تجارب عربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
- زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العلمي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، يومي 14-15 مارس 2004.
- طيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر الفرص والعوائق، الملتقى الاقتصادي العلمي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الإقتصاديات العربية، حالة الجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يومي 23-24 نوفمبر 2015.
- عبد الرحيم شيببي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية وتقييم و اشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، 2009.
- عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -واقع وآفاق-، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- علي جيش، نسيم بن يحي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، 25-26 ماي 2006.
- علي عيد الحصيني، العملية الجمركية وأثرها على جذب الاستثمار، (مؤتمر الاستثمار والتمويل : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عماري عمار، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كتاب الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 14-15/11/2005.
- مختار صابة، مغاري عبد الرحمان، تهيئة مناخ وبيئة فعالة للأعمال والاستثمار في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء

- الإقتصاديات العربية - حالة الجزائر -، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 23-24-نوفمبر 2015.
- مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29-30 نوفمبر 2004.
 - مقدمة للملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية - حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس -، 23 و 24 نوفمبر 2015 .

القوانين والتشريعات:

- جريدة "الخبر" ليوم 13 ماي 2013.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22، أوت، 2001.
- قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 53(2أوت 1963).
- الوكالة الوطنية صدور القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410هـ، الموافق ل14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- قانون رقم 82-11 مؤرخ في 21 أوت 1982، الجريدة الرسمية.
- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.
- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ص 184-185-186 .
- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06، الصادر 09-10-2000 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 11-10-2006.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، ديسمبر 2008.
- الجريدة الرسمية المواد "47 من" 14 إلى 17 من الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار.
- لترقية الاستثمار www.andi.dz

مصادر مختلفة:

- ✓ قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 6-2011.
- ✓ لآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر نوفمبر 2008.
- ✓ وزارة التجارة، كلمة وزير التجارة في يوم تحسيبي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريف الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، (2012/08/28).

المراجع باللغة الأجنبية:

- Anima, **la carte des investissements en méditerranée** : guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en méditerranée, étude n° 07, anima investissement net work.octobre2009.
- Rapport national sur les adjectifs du millénaires pour je développement, Alger , guillet 2005.

المواقع الإلكترونية:

- www.ons.dz
- <http://www.aibankaldawli.org/ar/country/aigeria> (2013-10/2)
- KPMG,GUDe ,investir en Algérie ,edition2012(p31),2013(p22),2014.
- ONS, Démographie Algerienne2012,surle site www.ons.dz.

الملخص:

من أجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر تسعى الدول إلى توفير مناخ استثماري مناسب في ظل التحديات والتطورات التي تعرفها الساحة الدولية، وفي ظل هاته التطورات قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصادية وتحفيزات، إضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات، جاءت هذه الدراسة لتهدف إلى توضيح واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2000-2016). وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، في الدراسة والتي ابرزت عدة نتائج من أهمها أن النجاح في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مرتبط بتوفير ظروف وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى أنه مازالت بعيدة نوعا ما عن ما هو متوقع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، البيئة الاقتصادية.

Abstract:

In order to attract foreign direct investment, countries seek to provide a suitable investment climate in light of the challenges and developments in the international arena, In light of these developments, Algeria undertook several economic reforms and incentives, in addition to many laws and legislations, this study aimed to clarify the reality of the investment climate in Algeria and its impact on foreign direct investment in Algeria during the period between (2000-2016), the descriptive and analytical approach was followed, in the study, which highlighted several results, the most important of which is that success in attracting foreign direct investment is linked to providing appropriate economic, security and political conditions and conditions, despite the efforts made by Algeria to attract foreign direct investment, it is still somewhat far from what is expected.

Key words: foreign investment, foreign direct investment, investment climate, economic environment.